

(23)

ترجمة محمد عتيق

الموقف الإسرائيلي من ثورة 25 يناير المصرية



إعداد

قسم الأرشيف والمعلومات
مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات



Information Report (23)

The Israeli Stance Towards Egypt's January 25 Revolution

Prepared By:

Archives & Information Department, Al-Zaytouna Centre

Editor:

Dr. Mohsen Moh'd Saleh

Managing Editor:

Rabie el-Dannan

جميع الحقوق محفوظة ©

2012 م - 1433 هـ

بيروت - لبنان

ISBN 978-9953-572-02-4

يُمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما في ذلك التسجيل الفوتوغرافي، والتسجيل على أشرطة أو أقراص مدمجة أو أي وسيلة نشر أخرى أو حفظ المعلومات واسترجاعها دون إذن خطّي من الناشر.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

ص.ب: 14-5034، بيروت - لبنان

تلفون: +961 1 80 36 44

تلفاكس: +961 1 80 36 43

بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net

الموقع: www.alzaytouna.net

إخراج

ربيع مراد

طباعة

Golden Vision sarl +961 1 820434

فهرس المحتويات

5.....	مقدمة
7.....	أولاً: العلاقات الإسرائيلية – المصرية منذ كامب ديفيد:
7.....	1. العلاقات الإسرائيلية – المصرية في عهد السادات
9.....	2. العلاقات الإسرائيلية – المصرية في عهد مبارك
17.....	ثانياً: ثورة 25 يناير:
17.....	1. لمحة عامة عن الثورة المصرية
21.....	2. التفاعل الإسرائيلي مع ثورة 25 يناير:
21.....	أ. الثورة المصرية وفشل التقديرات الإسرائيلية
25.....	ب. موقف المؤسسة السياسية الإسرائيلية
31.....	ج. موقف المؤسسة العسكرية الإسرائيلية
35.....	د. اتجاهات الرأي العام الإسرائيلي
36.....	هـ. تغطية الإعلام الإسرائيلي للثورة المصرية
42.....	ثالثاً: تأثير الثورة المصرية على ”إسرائيل“:
42.....	1. المخاوف الإسرائيلية على مستقبل كامب ديفيد بعد الثورة المصرية
47.....	2. الثورة المصرية والمخاوف الأمنية والعسكرية الإسرائيلية
54.....	3. تداعيات الثورة المصرية على الاقتصاد الإسرائيلي
62.....	رابعاً: تداعيات الثورة المصرية على السياسة الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية
69.....	خاتمة



مقدمة

بعد انطلاق الانتفاضات وحركات التغيير في عدد من الدول العربية، وهو ما أطلق عليه ”الربيع العربي“، لم تعد نسبة الأمن التي كانت تشعر بها ”إسرائيل“ هي نفسها، خصوصاً أن تلك الانتفاضات طالت عدداً من دول الجوار.

فقد نزلت حركة الاحتجاجات الشعبية في الدول العربية، وخصوصاً في مصر، على ”إسرائيل“ كالصاعقة، واعترف المسؤولون الإسرائيليون بأنهم فوجئوا بتوقيتها وقوتها، كما أربك ”إسرائيل“ موقفُ الإدارة الأمريكية من الاحتجاجات، وتعاملُ الرئيس باراك أوباما Barack Obama معها، وعبرت ”إسرائيل“ عن أسفها لرحيل حسني مبارك، بعدما أيقنت أن مصر ما بعد ثورة 25 يناير لن تكون مثل ما قبل هذه الثورة.

وامتزج القلق الإسرائيلي بالخوف من إمكان أن يؤدي استيلاء الإسلاميين على دفة السلطة إلى انهيار اتفاقية السلام مع ”إسرائيل“، كما أن فوز الأحزاب الإسلامية في الانتخابات يُنظر إليه على أنه تحقيق لـ”سيناريو الرعب“ الذي كان متوقفاً مسبقاً كما يبدو.

وانطلاقاً من أهمية الموضوع اختارت هيئة التحرير في مركز الزيتونة أن تخصص إصداره الثالث والعشرين من سلسلة تقارير المعلومات لتناول الموقف الإسرائيلي من ثورة 25 يناير المصرية.

يسلط التقرير الضوء في القسم الأول على العلاقات المصرية الإسرائيلية منذ اتفاقية كامب ديفيد Camp David، ويشمل الحديث عن هذه العلاقة في مرحلة الرئيس أنور السادات، ومن ثم عهد الرئيس مبارك، وينتقل إلى الحديث في القسم الثاني عن ثورة 25 يناير بعرض لمحة عامة عنها، والتفاعل الإسرائيلي معها، وكيف أن التقديرات الإسرائيلية فشلت في توقع حصول مثل هذه الثورة، كما يبين موقف المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، واتجاهات الرأي العام الإسرائيلية من أحداث الثورة.



ويعرض في القسم الثالث، لتأثير الثورة المصرية على "إسرائيل"، والمخاوف الإسرائيلية من مستقبل كامب ديفيد بعد الثورة، ويتناول انعكاساتها على الوضع العسكري في "إسرائيل"، وميزان القوى في المنطقة. أما القسم الرابع والأخير فيتناول تداعيات الثورة المصرية على السياسة الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية.



أولاً: العلاقات الإسرائيلية - المصرية منذ كامب ديفيد

1. العلاقات الإسرائيلية - المصرية في عهد السادات:

في 17/9/1978، تمّ في الولايات المتحدة الأمريكية التوقيع على معاهدة سلام تاريخية بين "إسرائيل" ومصر، عرفت باسم كامب ديفيد، ودخلت حيز التنفيذ في 26/3/1979، وقد صافح الرئيس المصري أنور السادات رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بييجن Menachem Begin، وذلك برعاية الرئيس الأمريكي جيمي كارتر Jimmy Carter، لتبدأ حقبة جديدة في الشرق الأوسط، ويُعدّ هذا الاتفاق نقطة مفصلية تغير عندها الواقع الجيو-سياسي في الشرق الأوسط بأسره¹.

والاتفاقية مقسومة إلى وثيقتين: الأولى تتناول أسس علاقة الكيان الإسرائيلي مع البلاد العربية ومستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة، وأما الثانية فتحدد أسس معاهدة السلام بين مصر والكيان الإسرائيلي. وقد استرجعت مصر بموجب هذه الاتفاقية أرض سيناء وفق شروط تضبط وجود قواتها فيها. ووافقت مصر على إقامة علاقة سلام دائم، وتطبيع العلاقات سياسياً واقتصادياً وثقافياً مع الكيان الإسرائيلي²، كما تضمنت المعاهدة السماح بمرور السفن الإسرائيلية من قناة السويس، والاعتراف بمعايير تيران وخليج العقبة كممرات مائية دولية³. ومع ذلك فإن مصر لم تستعد كامل سيناء إلا في سنة 1989، عندما استرجعت منطقة طابا، بعد مماطلة إسرائيلية وإحالة القضية من الطرفين إلى محكمة لاهاي الدولية⁴.

وفيما يتعلق بالشعب الفلسطيني فقد دعت الاتفاقية إلى مشاركة ممثلي الشعب الفلسطيني في المفاوضات، واقترحت حكماً ذاتياً فلسطينياً في الضفة والقطاع، بحيث يشترك في المفاوضات (بشأنه وشأن مستقبله) مصر والأردن و"إسرائيل" وممثلون عن الضفة والقطاع يضمهم في البداية وفداً مصر والأردن. وقد يضم الوفد فلسطينيين آخرين "وفقاً لما يتفق عليه"؛ أي بمعنى أن للكيان الإسرائيلي حق رفضهم أو قبولهم⁵.



بيد أن اتفاقية كامب ديفيد لم تُنه، من المنظور الإسرائيلي، الصراع بين مصر و"إسرائيل"، لكنها منحتته شكلاً جديداً؛ فبعد توقيع المعاهدة استمرّ الصراع على جملة واسعة من القضايا، وفي مقدمتها الصراع على المكانة والدور والنفوذ وقدرة التأثير في تطور الأحداث بالمنطقة، واستندت "إسرائيل" في إدارة هذا الصراع إلى عوامل قوتها، وأهمها:

- تفوقها العسكري على مصر وبقيّة الدول العربية في الأسلحة التقليدية.
 - احتكارها السلاح النووي في المنطقة.
 - وضعها الاقتصادي المتقدم الذي يقترب فيه معدل دخل الفرد السنوي، منذ نحو عقدين، من معدل دخل نظيره في أوروبا.
 - امتلاكها إرادة سياسية موحدة في قضايا الأمن القومي، وتسهم المؤسسة الأمنية في بلورتها وفي حشد المجتمع الإسرائيلي خلف أهدافها، وفي ظلّ العملية الديمقراطية الإسرائيلية القائمة على مسلمات و"مقدسات" أيديولوجية وسياسية وأمنية.
 - تمتعها بعلاقات قوية للغاية مع الولايات المتحدة الأمريكية، تحصل "إسرائيل" بموجبها على دعم أمريكي مهم وحيوي في المجالات الاقتصادية والعسكرية والسياسية؛ بهدف استمرار تفوق "إسرائيل" على جميع الدول العربية⁶.
- واستناداً إلى عوامل قوتها هذه، سعت "إسرائيل" في العقود الأخيرة إلى التقليل من مكانة مصر، وتهميش دورها العربي والإقليمي، وتقليص تأثيرها المستقل في تطور الأحداث في المنطقة، كما حاولت "إسرائيل" فرض أجندتها على مصر في ما يخص قضايا الصراع الأساسية في المنطقة، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، مما جعل النظام في مصر يبدو وكأنه مروج للسياسة الإسرائيلية تجاه هذه القضية وقضايا أخرى، تحت أغطية "الوساطة" ومكافحة "الإرهاب" والتصدي "للتطرف الإسلامي"⁷.



2. العلاقات الإسرائيلية - المصرية في عهد مبارك:

خلال السنوات الثلاثين من حكم الرئيس المصري حسني مبارك، خاضت "إسرائيل" عدّة حروب منظمة، بالإضافة إلى عدوانها المستمر والمفتوح على الشعب الفلسطيني الأعزل، في المقابل لم تخض مصر حرباً واحدة والتزمت بمعاهدة السلام على حساب اتفاقية الدفاع العربي المشترك، ولم تستطع أن توقف، دبلوماسياً، آلة القتل الإسرائيلية مرّة واحدة، والعدوان الإسرائيلي على غزة 2008-2009 كان دليلاً على قدرة "إسرائيل" على تحييد مصر ليس عسكرياً فقط، وإنما دبلوماسياً أيضاً⁸.

وألزمت مصر نفسها، مع الدول العربية، بما عرف بالمبادرة العربية للسلام، التي أقرتها القمة العربية في بيروت في 2002/3/27، وجعلت "السلام خياراً استراتيجياً"، بينما تهربت "إسرائيل" من كل مبادرات التسوية الدولية والعربية⁹.

وعلى مدار سنوات حكم مبارك، تميزت العلاقات السياسية بين مصر و"إسرائيل" بالاستقرار، وتجاوز الطرفان أحياناً جساماً، كان أكثرها تكراراً تعدد مقتل الجنود المصريين على نقاط الحدود المشتركة بالرصاص الإسرائيلي وهو ما كان، في غالب الأحوال، يمرّ مرور الكرام¹⁰.

ففي فترة حكم الرئيس مبارك، تمكنت "إسرائيل" من تدمير المفاعل النووي العراقي "أوزيراك"، كما وقفت مصر عاجزة أمام قيام "إسرائيل" باجتياح لبنان صيف 1982، ولم تستطع طوال أشهر الاجتياح الثلاثة القيام بأي عمل من شأنه تهديد "إسرائيل"، أو الضغط عليها للانسحاب من لبنان، أو وقف عملياتها العسكرية ضده. وحدث العجز نفسه عندما أجبرت الحكومة الصهيونية بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية القوات العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية على الخروج من لبنان، بل إنها شاركت في رعاية عملية الخروج.

وضمنت "إسرائيل" موقف النظام المصري خلال سنوات الانتفاضة الفلسطينية الأولى، ولم تقلق حكوماتها على مصالحها من أي رد فعل رسمي مصري، على الرغم

من الاحتجاجات الشعبية المصرية العارمة، بل مضت قدماً في قتل الفلسطينيين وتدمير بيوتهم ومصانعهم ومعاملهم وتخريب حياتهم. ولم يختلف موقف النظام المصري الحاكم في انتفاضة الأقصى الثانية عن موقفه في الانتفاضة الأولى، والذي لم يتجاوز الاحتجاج الدبلوماسي، والتعاطف مع الشعب الفلسطيني، ودعم مسار التسوية السلمية.

كما أدانت مصر العدوان الإسرائيلي على لبنان في سنة 2006، وأكد الرئيس مبارك استمرار جهود مصر الداعمة للبنان وشعبه بكافة طوائفه دون تفرقة أو تمييز، داعياً لاحترام استقلاله، وسيادته، ووحدة أبنائه، وأراضيه، مطالباً بوقف فوري غير مشروط للعدوان الإسرائيلي على شعب لبنان ومكتسباته وبنيته الأساسية¹¹.

أما على صعيد الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، فقد سعت مصر لدى الحكومة الإسرائيلية لفك الحصار، حيث كشف رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت Ehud Olmert النقيب عن أنه تلقى مكاملة هاتفية من الرئيس مبارك، طلب منه فك الحصار عن قطاع غزة، إلا أن أولمرت رفض طلب مبارك¹². وأكد مبارك أن بلاده تبذل أقصى الجهد لإنهاء معاناة ورفع إجراءات العقاب الجماعي التي تفرضها "إسرائيل" على الشعب الفلسطيني، وقال إن أحداً لا يملك المزايدة على مصر في دعمها للشعب الفلسطيني الصامد، وقضيته العادلة¹³.

لعبت مصر دوراً أساسياً في تطبيق اتفاقية المعابر، التي وقعها الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي في 2005/11/25، على الرغم من أنها لم تكن طرفاً في الاتفاقية، ويرجع ذلك إلى موقعها الجغرافي المحاذي لقطاع غزة. فبعد سيطرة حركة حماس على القطاع في منتصف حزيران/ يونيو 2007، وما تبعها من عملية إغلاق كاملة للمعابر، وبالأخص معبر رفح، أصبحت السلطات في مصر على تماس مباشر بالتغيرات في داخل القطاع. ولذلك سعى النظام المصري للقضاء على تجارة الأنفاق، من خلال تدميرها لأنفاق ومطاردة العاملين فيها، وإنشاء الجدار الفولاذي، وهو ما يعدّه الكثيرون من



أهل قطاع غزة مشاركة في الحصار. كما سعت القيادة المصرية إلى إبقاء مسؤولية "إسرائيل" والتزاماتها قائمة تجاه قطاع غزة.

وأدانت القيادة المصرية الرسمية العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة 2008-2009 على لسان الرئيس مبارك، ووزير الخارجية أحمد أبو الغيط، وحمّلت "إسرائيل" بوصفها "قوة الاحتلال المسؤولة" عن قطاع غزة، وحمّلتها مسؤولية ما أسفر عنه العدوان من شهداء وجرحى. غير أن الموقف المصري الرسمي لم يغفل عن توجيه النقد إلى حماس؛ محملاً الحركة مسؤولية انهيار التهدئة مع "إسرائيل"، بإطلاقها الصواريخ باتجاه البلدات الإسرائيلية المحيطة بغزة¹⁴.

ومن الممكن القول إن أبرز معالم ومحددات العلاقة بين مصر و"إسرائيل" خلال فترة حكم مبارك لمصر تلخص فيما يلي:

• ربط تطور العلاقات بموقف "إسرائيل" من الشعب الفلسطيني وعملية السلام مع الدول العربية: لم يقيم مبارك طوال فترة حكمه زيارة "إسرائيل" إلا مرة واحدة لتشجيع جنازة رئيس الوزراء الأسبق إسحاق رابين Yitzhak Rabin، الذي وقع اتفاقية أوسلو Oslo Agreement مع الفلسطينيين، وهذه الزيارة التي لم تتكرر كانت تتضمن رسالة ألا وهي تقدير مصر بقيادة مبارك لدور القادة الإسرائيليين الذين يمتلكون الجرأة لصنع السلام¹⁵.

• احترام السلام التعاقدى: حرصت مصر، ربما أكثر من "إسرائيل"، على احترام السلام التعاقدى المعقود بين البلدين، وقبلت بالالتزامات الواردة في هذه النصوص كما قبلت بها "إسرائيل"، وعند نشوء أزمة طابا في المرحلة النهائية للانسحاب الإسرائيلي من سيناء ورفض "إسرائيل" إخلاءها، لجأت مصر إلى التحكيم الدولي، وقبلت "إسرائيل". بمبدأ التحكيم الذي انتهى في سنة 1988، بإقرار حقّ مصر في طابا. وبالمثل عندما توترت الأمور في غزة على حدود مصر،

طلبت مصر من "إسرائيل" زيادة عدد قوات الأمن على الحدود بين مصر وغزة، ووقعت اتفاقية بين الطرفين حددت عدد هذه القوات وتسليحها للمساعدة في حفظ الأمن على الحدود في سنة 2009. وفي جميع الأزمات والظروف ظلّت العلاقات الرسمية بين مصر و"إسرائيل" تخضع للتقاليد والأعراف الدبلوماسية المعروفة¹⁶.

- مراعاة الخطوط الحمراء: وينطبق هذا المعيار على الحالة المصرية والحالة الإسرائيلية على حدّ سواء، فالطرفان حريصان على عدم تجاوز الخطوط الحمراء في إدارة علاقاتهما ومعالجة الأزمات التي تمرّ بها هذه العلاقات.

والمقصود بالخطوط الحمراء هو عدم الوصول إلى المنطقة الأمنية والعسكرية من هذه العلاقات التي ترتبط باتجاهات التسليح واحتمالات وقوع حرب، وذلك لم يمنع أو يحل دون العديد من الاحتجاجات على نشاطات عسكرية، أو إشارة إلى عمليات تسليح، أو انتقاد الحملات المصرية بشأن السلاح النووي الإسرائيلي، وانضمام "إسرائيل" لمعاهدة حظر انتشار السلاح النووي، وإخضاع منشآتها النووية لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. بيد أن جميع هذه الاحتجاجات أديرت بمنطق الأزمات العابرة، التي لا تقترب من الخطوط الحمراء، والمنطقة العسكرية والأمنية، وتستبعد المواجهة العسكرية¹⁷.

- عملية التسوية السلمية للقضية الفلسطينية: تنظر مصر إلى القضية الفلسطينية من خلال دورها الإقليمي والعربي والإسلامي، ومن خلال مسؤولياتها القومية تجاه فلسطين وشعبها. وتسعى مصر لتعزيز ثقلها النوعي كقوة إقليمية، وكمحور لا يمكن تجاهله. والتزم النظام المصري مسار التسوية السلمية منذ أن عقد اتفاقيات كامب ديفيد مع "إسرائيل"، ويرى نظام الحكم في مصر أن التسوية مع "إسرائيل" أملتتها الضرورة، وظروف المرحلة، التي تشهد اختلالاً كبيراً في موازين القوى لصالح "إسرائيل".



• فوز حماس: شكل فوز حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية في 2006/1/25، صدمة بالغة لقيادة السلطة الفلسطينية، و"إسرائيل" وللعديد من الدول العربية والغربية. ولم تشعر القيادة في مصر بالارتياح لفوز حماس، خصوصاً أنه جاء عقب فوز جماعة الإخوان المسلمين في الانتخابات التشريعية التي جرت في مصر أواخر سنة 2005 بـ 88 مقعداً، أي 20% من عضوية مجلس الشعب المصري. كما خشيت السلطات المصرية من أن ينعكس فوز حماس على مسار التسوية الفلسطينية مع "إسرائيل"، حيث رأى وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط أن الانتخابات الفلسطينية أفرزت واقعاً سياسياً جديداً، ولكنه أكد أن الحكومة المصرية تحترم إرادة الشعب الفلسطيني¹⁸.

وأدت سيطرة حركة حماس على قطاع غزة منذ حزيران/ يونيو 2007 إلى موقف مصري معارض لتلك السيطرة، عبّر عن نفسه بسحب الوفد الأمني المصري، وإغلاق مقره في غزة. ثم قامت مصر برفع حالة الطوارئ على الحدود مع غزة خشية نزوح الفلسطينيين إليها، ورحبت على لسان وزير خارجيتها بحكومة سلام فياض البديلة لحكومة الوحدة الوطنية برئاسة إسماعيل هنية. وأعلنت مصر رفضها الفصل بين قطاع غزة والضفة الغربية، ونقلت جريدة الحياة عن مصدر مصري موثوق أن القاهرة "لا تعترف بالوضع الجديد غير الشرعي" في قطاع غزة، وأن هناك دعوة لتجمع عربي يؤكد شرعية الرئيس محمود عباس، ويرفض التعامل مع دولة مستقلة في قطاع غزة تتزعمها حركة حماس، مع تلويح بعزلها إقليمياً¹⁹.

• حصار غزة: فرضت قوات الاحتلال الإسرائيلي الحصار الشامل على قطاع غزة منذ 2007/6/15، وسارعت إلى إغلاق جميع المعابر الدولية والتجارية، وأصبح سكان قطاع غزة البالغ عددهم نحو 1.5 مليون في سجن كبير محاصر براً وجواً وبحراً²⁰. ولم يكن سكان قطاع غزة وحركة حماس، التي ترأس الحكومة في القطاع، ليبرتنا الحكومة المصرية من تداعيات الحصار، كما بدت

القيادة المصرية وكأنها طرف أساسي في حصار غزة وإغلاق المعابر، وذلك بسبب وقوعها على خط التماس مع الشعب الفلسطيني المحاصر في قطاع غزة وتوليها المسؤولية عن معبر رفح الحدودي من جانبها²¹. وقد دعا أهالي القطاع والحكومة الفلسطينية في غزة مراراً الحكومة المصرية إلى التحرك، وتحمل مسؤولياتها تجاه سكان القطاع الذين "يتعرضون لموت بطيء".

- مراعاة الحساسية الشعبية: يرتبط هذا المعيار بفهم عموم المصريين لعملية السلام والمعاهدة مع "إسرائيل"، ذلك الفهم الذي اقتصر على إنهاء الحروب بين مصر و"إسرائيل"، وليس فتح القلوب والمشاعر للإسرائيليين، أو تجاهل جرائمهم في حق المصريين والعرب والشعب الفلسطيني، والحال أن المصريين أدركوا أن العلاقات مع الإسرائيليين يجب أن تقتصر على العلاقات الرسمية، وفي الحدود الدنيا للمعاهدات والبروتوكولات.

من هنا حاول النظام المصري إدارة العلاقات مع "إسرائيل" بطريقة لا تخرج بها عن منطق ومتطلبات هذين الحدين، وذلك مع بعض الاستثناءات، كاتفاقية الكويز (Qualifying Industrial Zones (QIZ) الموقعة بين مصر والولايات المتحدة و"إسرائيل" سنة 2004، واتفاقية تصدير جزء من الغاز المصري لـ "إسرائيل" الموقعة سنة 2005. وأصبح السلام بين مصر و"إسرائيل" بمثابة سلام الضرورة، أي انقضاء الحرب والعدوان وتجنب آثارهما²².

- مراعاة العلاقات مع الولايات المتحدة من قبل مصر و"إسرائيل": وضعت كل من مصر و"إسرائيل"، باعتبارهما الاحتفاظ بعلاقاتهما مع الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها، على الأقل، راعية السلام بينهما، وباعتبار أن واشنطن تقدم المساعدات العسكرية والاقتصادية والمالية لكلا البلدين، وإن كانت بدرجات متفاوتة، تتوقف في المحصلة النهائية على طبيعة هذه العلاقة، والمكانة، والحظوة التي تتمتع بها كل من مصر و"إسرائيل". كذلك حرص



الطرفان على أخذ مواقف وسياسات الولايات المتحدة في المنطقة محل الاعتبار، خاصة إزاء عملية السلام في الشرق الأوسط²³.

- علاقة مصر بالعالم العربي والإسلامي: تدير مصر ملف العلاقات مع "إسرائيل" في دائرة أوسع من مجرد العلاقات الثنائية، فمصر ترى أن ملف العلاقات مع "إسرائيل" يتميز بحساسية خاصة تقتضي الحرص والحذر والتوازن، وإذا كان من الصحيح أن هذه العلاقة مع "إسرائيل" تدار وفق اعتبارات المصلحة الوطنية المصرية في المقام الأول، فإن هذه المصلحة الوطنية تنخرط في منظور شامل لمصالح مصر عامة وعلاقاتها الخارجية خاصة مع العالم العربي والعالم الإسلامي لما لمصر من مكانة وتأثير في هاتين الدائرتين²⁴.

على ضوء ذلك تتميز إدارة العلاقات مع "إسرائيل" بالحذر والحرص وعدم الاندفاع أو التلبية السريعة لمطالب الجانب الإسرائيلي، ومن ثم تحرص مصر على أن تكون العلاقات مع "إسرائيل" مجرد علاقات عادية محدودة بالسقف القانوني والدبلوماسي المتعارف عليه بين الدول، كما تحرص على أن تربط بين المطالب الإسرائيلية لتطوير العلاقات بشروط سياسية تخصّ الأداء الإسرائيلي والسياسات الإسرائيلية تجاه عملية السلام وحقوق الشعب الفلسطيني، وتوظف في الكثير من الأحيان العلاقات مع "إسرائيل" لتوصيل وجهة النظر العربية والفلسطينية عبر القنوات الرسمية.

من ناحية أخرى، فإن مصر، بلد الأزهر الشريف، تربطها بالعالم الإسلامي روابط تنظيمية وسياسية بالغة الأهمية، وتدرك أن القضية الفلسطينية تنطوي بالإضافة إلى بعدها العربي القومي والفلسطيني على بُعد إسلامي واضح لا لبس فيه، خاصة فيما يتعلق بالقدس والمسجد الأقصى، وهو ما يستلزم منظوراً شاملاً لأخذ هذه القضايا في الاعتبار إزاء عملية السلام سواء بين "إسرائيل" وفلسطين، أو بين الدول العربية و"إسرائيل".

كل هذا وغيره، يجعل مصر تتمسك في الحفاظ على معاهدة السلام، وهذا ما اتسمت به حقبة مبارك، وجاء في دراسة إسرائيلية أعدها يورام ميغال Yoram Meital، رئيس مركز حاييم هرتسوغ لدراسات الشرق الأوسط والدبلوماسية The Chaim Herzog Center for Middle East Studies and Diplomacy بجامعة بن جوريون Ben-Gurion University في بئر السبع أنّ التزام النظام المصري بالحفاظ على اتفاق السلام واضح وعلني، حتى في أوقات الأزمات العصبية رفض الرئيس مبارك نهائياً الدعوات التي تناشده بضرورة إعادة النظر في التزامات بلاده تجاه اتفاق السلام، عقب أية عمليات عدوانية إسرائيلية، وأكبر دليل على ذلك موقف مصر عقب اندلاع الانتفاضة الثانية (2000/9/28)، وخلال العدوان الذي شنته "إسرائيل" على قطاع غزة (2008-2009).

وقال أيضاً إن السياسة المصرية الداخلية والخارجية في العقود الثلاثة الأخيرة تركز على التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية، والمحافظة على السلام مع "إسرائيل"، لأن صناع القرار في القاهرة يرون أن الحفاظ على التحالف مع واشنطن، والحفاظ على السلام مع "إسرائيل"، يعطيها المجال لحلّ المشاكل الداخلية²⁵.



ثانياً: ثورة 25 يناير

1. لمحة عامة عن الثورة المصرية:

انطلقت الاحتجاجات المصرية في 2011/1/25 بعد أن تحوّل ”يوم الغضب المصري“، من مجرد دعوة وجهها معارضون غير حزبيين على شبكة الانترنت إلى حركة احتجاج لم تعرفها مصر منذ سنوات طويلة، حيث خرج الآلاف إلى شوارع القاهرة وكبرى المدن في تظاهرات للمطالبة بالإطاحة بالرئيس حسني مبارك، في وقت بدا أن الاحتجاجات مفتوحة على احتمالات التصعيد، بعدما أصرّ المتظاهرون على البقاء في الشارع، متحدّين دعوة السلطات المصرية إلى إنهاء تحركهم، وكانت أضخم التظاهرات قد خرجت في القاهرة، وتحديداً في ميدان التحرير، حيث قدّر عدد المشاركين بأربعين إلى خمسين ألفاً²⁶.

وفي 2011/1/28 طلب الرئيس مبارك من الحكومة التي يرأسها أحمد نظيف التقدم باستقالتها، وفي 2011/1/29 كلف وزير الطيران المدني الفريق أحمد شفيق بتشكيل الحكومة المصرية الجديدة²⁷، وعيّن مدير المخابرات العامة اللواء عمر سليمان نائباً له، بعد أن ظلّ المنصب شاغراً منذ تولي مبارك الحكم في سنة 1981²⁸.

وفي 2011/2/10 انعقد المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية في غياب الرئيس مبارك، وأعلن البيان رقم واحد، وقرر الانعقاد بشكل دائم لمتابعة الأوضاع في مصر. كما أعلن مبارك أنه قام بتفويض سلطاته لنائبه عمر سليمان وفق ما يحدده الدستور، وأنه لن يترشح لفترة رئاسية جديدة، كما طلب من مجلس الشعب تعديل خمس مواد من الدستور هي 76 و77 و88 و93 و198، وتقدم بطلب لإلغاء مادة سادسة هي المادة 179 بما يفتح الباب أمام إلغاء قانون الطوارئ.

وتعهد مبارك بتهيئة الظروف لإجراء انتخابات رئاسية نزيهة، وقدم اعتذاره لأهالي ضحايا المظاهرات، مؤكداً أن دماء الضحايا لن تضيع هدرًا، وسيحاسب المسؤولين عن العنف، وأعلن أنه لا يقبل إملاءات من الخارج²⁹.



وفي 2011/2/11 أعلن عمر سليمان تنحي مبارك، وتخليه عن منصب رئيس الجمهورية، وتكليفه المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شؤون البلاد³⁰. كما أعلن الجيش بيانه رقم 2 و3، شدد فيهما على أن إنهاء حالة الطوارئ يتم فور انتهاء الظروف الحالية، وضمن إجراء انتخابات رئاسية حرة، وأكد على أنه ليس بديلاً عن الشرعية التي يرتضيها الشعب المصري، الذي أطاح بنظام مبارك³¹.

وفي 2011/2/12 أصدر الجيش المصري بيانه الرابع، أعلن فيه التزامه بكافة المعاهدات التي وقعتها مصر، كما ناشد المصريين التعاون مع الشرطة، وأكد أنه يتطلع لضمان الانتقال السلمي للسلطة في مصر، كما كلف الحكومة المصرية القائمة بتسيير الأعمال حتى تشكيل أخرى³².

وفي 2011/2/13 أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية بيانه الخامس، أعلن فيه أنه سيتولى حكم البلاد بصفة مؤقتة لمدة ستة أشهر، أو حتى يتم إنهاء انتخابات البرلمان بمجلسيه، وانتخابات رئاسة الجمهورية، معلناً في البيان ذاته تعطيل العمل بالدستور، وحل مجلسي الشعب والشورى، وتشكيل لجنة لتعديل بعض مواد الدستور، وتحديد شروط الاستفتاء عليها من الشعب. كما أعلن المجلس أن رئيسه سيتولى تمثيله أمام كافة الجهات في الداخل والخارج، وأكد على أن للمجلس الحق في إصدار مراسيم بقوانين خلال الفترة الانتقالية التي يتولى فيها حكم البلاد³³.

وفقاً للمحصلة الرسمية فإن عدد ضحايا الثورة المصرية كان 846 قتيلاً، بينما جرح الآلاف³⁴.

وفي 2011/2/18، تجمع نحو ثلاثة ملايين مصري بميدان التحرير للاحتفال بجمعة النصر³⁵. وفي 2011/2/24 قدمت حكومة أحمد شفيق اعتذاراً للشعب المصري عن الأخطاء المتراكمة التي تم ارتكابها في حقّه طوال السنوات الماضية³⁶. وفي 2011/3/3 استجاب المجلس الأعلى للقوات المسلحة لمطلب رئيسي من ثورة 25 يناير، وأعلن قبول استقالة أحمد شفيق، رئيس الوزراء، وتكليف عصام شرف بتشكيل الحكومة الجديدة³⁷.



وفي 2011/3/19 جرى الاستفتاء على التعديلات التي اقترحتها لجنة التعديلات الدستورية المصرية، وأعلنت اللجنة القضائية العليا المشرفة على الاستفتاء في 2011/3/20 أن النتائج النهائية للاستفتاء أظهرت أن 77.2% من المصريين الذين شاركوا في التصويت أيدوا التعديلات الجديدة للدستور³⁸.

وفي 2011/4/16 قررت المحكمة الإدارية العليا في مصر حلّ الحزب الوطني الديمقراطي، الذي كان يرأسه مبارك، وكذلك تصفية أموال الحزب وأملاكه، وإعادة جميع مقراته إلى ملكية الدولة³⁹، كما أعلنت لجنة تقصي الحقائق المعنية بأحداث الثورة في 2011/4/19 أن مبارك هو المتهم الأول بجرائم قتل المتظاهرين أثناء الثورة⁴⁰.

وخلال الفترة الممتدة ما بين 2011/11/28 و2012/1/11 جرت أول انتخابات مصرية بعد ثورة 25 يناير، وفي 2012/1/21 أعلن المستشار عبد المعز إبراهيم، رئيس اللجنة العليا للانتخابات المصرية، النتائج النهائية لانتخابات مجلس الشعب المصري، وكانت أبرز النتائج حصول حزب الحرية والعدالة، الذي أسسته جماعة الإخوان المسلمين، على 235 مقعداً، بنسبة 47.2% من المقاعد، يليه حزب النور بـ 123 مقعداً، بنسبة 24% من جملة المقاعد، واحتل حزب الوفد الجديد المركز الثالث، بحصوله على 38 مقعداً، وفاز ائتلاف الكتلة المصرية بـ 31 مقعداً... وبلغ عدد الأحزاب الممثلة في المجلس 15 حزباً⁴¹؛ كما يوضح الجدول التالي:

جدول رقم (1): النتائج النهائية لانتخابات مجلس الشعب المصري 2011-2012

عدد المقاعد	الحزب
235	حزب الحرية والعدالة
123	حزب النور
38	حزب الوفد
31	ائتلاف الكتلة المصرية
71	بقية الأحزاب والمستقلون
498	المجموع

أُجريت انتخابات مجلس الشورى على مرحلتين، ما بين 2012/2/22-1/29، تمّ انتخاب 180 مقعداً من مقاعد المجلس الـ 264، بينما يُعيّن المقاعد المتبقية الرئيس المقبل، بعد إجراء الانتخابات الرئاسية، وتصدر التحالف الذي شكله حزب الحرية والعدالة المشهد بحصوله على 105 مقاعد، بنسبة 58.3%، فيما جاء تحالف حزب النور في المركز الثاني بعد حصوله على 46 مقعداً، بنسبة 25%، وجاء حزب الوفد في المركز الثالث بعد حصوله على 14 مقعداً، بنسبة 7.7%، وفاز ائتلاف الكتلة المصرية بشمانية مقاعد بنسبة 4.4%⁴²؛ كما يوضح الجدول التالي:

جدول رقم (2): النتائج النهائية لانتخابات مجلس الشورى المصري 2012

عدد المقاعد	الحزب
105	حزب الحرية والعدالة
46	حزب النور
14	حزب الوفد
8	ائتلاف الكتلة المصرية
7	باقي الأحزاب والمستقلون
180	المجموع

وفي 2012/6/15، قضت المحكمة الدستورية العليا في مصر بعدم دستورية انتخابات مجلس الشعب، وأكدت أن تكوين المجلس بكامله باطل منذ انتخابه، كما قضت المحكمة بعدم دستورية قانون مباشرة الحقوق السياسية المعروف باسم العزل السياسي⁴³. وفي 2012/6/16 قال سامي مهران، رئيس الأمانة العامة لمجلس الشعب، إن الأمانة تلقت خطاباً من محمد حسين طنطاوي، الرئيس الأعلى لمجلس القوات المسلحة المصرية، ينص على حل البرلمان، وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الدستورية العليا⁴⁴.

وفي يومي 2012/5/24-23 تمّ إجراء الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية المصرية، والتي لم يستطع أي من المرشحين الثلاثة عشر حسم المعركة لصالحه، وجرّت



جولة الإعادة يومي 16-17/6/2012 بين محمد مرسي، مرشح حزب الحرية والعدالة، وأحمد شفيق، آخر رئيس وزراء في عهد مبارك، وفي 24/6/2012 أعلنت اللجنة العليا للانتخابات نتيجة الانتخابات الرئاسية، حيث أعلن فاروق سلطان، رئيس اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية، فوز محمد مرسي بعد حصوله على نسبة 51.73% من إجمالي عدد الأصوات، بينما حصل أحمد شفيق على نسبة 48.27%⁴⁵.

وفي 8/7/2012، أصدر الرئيس مرسي قراراً جمهورياً بعودة مجلس الشعب المصري للعمل، وعقد جلساته وممارسة كل اختصاصاته، ووفقاً للقرار فإن مجلس الشعب لن يكمل مدته القانونية، حيث ستجري انتخابات مبكرة لمجلس الشعب خلال ستين يوماً من تاريخ موافقة الشعب على الدستور الجديد، والانهاء من قانون مجلس الشعب⁴⁶. وبعد يومين من إعلان الرئيس مرسي قضت المحكمة الدستورية المصرية بوقف تنفيذ قرار عودة مجلس الشعب للانعقاد⁴⁷.

2. التفاعل الإسرائيلي مع ثورة 25 يناير:

أ. الثورة المصرية وفشل التقديرات الإسرائيلية:

ساد الاضطراب الأوساط الإسرائيلية عندما اندلعت ثورة 25 يناير المصرية، وأثار اندلاعها جدلاً واسعاً في "إسرائيل"، دار حول فشل أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية في توقع الثورة، لا سيما أن رئيس جهاز الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية (أمان) The Directorate of Military Intelligence (Aman) أليف كوخافي Aviv Kochavi كان قد أكد أمام لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست Knesset في 25/1/2011، أي في اليوم الذي بدأت فيها الاحتجاجات ضدّ نظام مبارك، أن النظام في مصر مستقر، ولا توجد خشية على استقرار الحكم في مصر، ولا يوجد خطر يتهدهده، مشيراً على أنه لا يرى أن جماعة الإخوان المسلمين حركة منظمة بما فيه الكفاية لكي تستولي على الحكم⁴⁸. كما أكدت مصادر استخباراتية إسرائيلية رفيعة المستوى لجريدة معاريف Maariv في 26/1/2011 أن مصر ليست كتونس أو لبنان، وأن النظام فيها مستقر ولا خوف عليه من تكرار التجربة التونسية⁴⁹.



وفي السياق ذاته، قال الرئيس السابق لجهاز الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية أهارون زئيفي فرکش Aharon Zeevi-Farkash: إن من الصعب معرفة تطوّر الأمور وإلى أين تتجه مصر، لكن "يمكن القول إن الحكم المصري لديه السلطة والقوة التي تخوّله مواجهة الاضطرابات الداخلية"، مشيراً إلى أن "المسألة تتعلق بكيف يمكن أن يقلص النظام بسرعة حجم المواجهات القائمة، إذ تملك القاهرة القدرة على المواجهة بما لديها من أجهزة أمنية واستخبارية مركزة على الداخل"⁵⁰.

إلا أن دان مريدور Dan Meridor، نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي، والوزير المسؤول عن الأجهزة الاستخبارية وعن لجنة الطاقة النووية، أكد في شباط/ فبراير 2011 أن المخابرات الإسرائيلية فوجئت بالاحتجاجات الشعبية ضدّ نظام مبارك، وحجمها⁵¹. وطالب النائب بالكنيست إيتان كابل Etan Kabeل من اللجنة الاستثنائية لقضايا الاستخبارات عقد جلسة طارئة لبحث إخفاقات أجهزة الاستخبارات في التنبؤ بالثورة المصرية، وقال: "تصادف ما قدمه كوخافي في مذكرته من تقييمات بخصوص مصر، وبعد أيام يحدث عكس توقعاته، هذا أمر مقلق وضاعط ويلزمننا حساب الذات والإمعان وإعادة التفكير". كما طالبت معاريف بتشكيل لجنة تحقيق لفحص أداء وعمل منظومة الاستخبارات⁵². ودعا النائب بالكنيست ميخائيل بن آري Michael Ben-Ari رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو Benjamin Netanyahu لفتح تحقيق داخلي في جهاز الاستخبارات الذي فشل مرة تلو الأخرى⁵³.

وفي مقابلة مع مجلة التايم Time Magazine الأمريكية في 2011/1/28 وصف وزير إسرائيلي عضو في المجلس الوزاري المصغر لشؤون الأمن، طلب عدم ذكر اسمه، الأحداث في مصر بأنها زلزال في الشرق الأوسط، غير أنه قال إن "إسرائيل" تعتقد أن النظام سوف يتغلب على المظاهرات، وأن مبارك سوف يظلّ على رأس السلطة⁵⁴.

من جهته، توقع السفير الإسرائيلي السابق في القاهرة تسفي مازئيل Zvi Mazel، أن يتمكن نظام مبارك من السيطرة على الشارع المصري، ولكنه أكد أن مبارك انتهى، حتى لو بقي، فقد خسر تأثيره وقوته السياسية، وتوقع مازئيل أن يقود مصر نائب



الرئيس عمر سليمان نحو الانتخابات، مشدداً على أنه "أفضل خيار لإسرائيل". غير أنه أكد أن الثورة المصرية كانت قادمة لا محالة، مستغرباً، في الوقت نفسه، أن الجميع عبّر عن المفاجأة من اندلاعها⁵⁵.

ودافع شاول موفاز Shaul Mofaz، رئيس لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، وزير الدفاع السابق، والذي أصبح رئيساً لكاديبما فيما بعد، عن إفادة كوخافي، مشدداً، في مقابلة مع إذاعة الجيش الإسرائيلي، على أنه من السابق لأوانه القول إن نظام مبارك انتهى⁵⁶. وعلى ضوء التطورات في مصر، وضع موفاز في 2011/2/1، عدة سيناريوهات متوقعة لما قد يوول إليه الوضع في مصر، لخصها في الآتي⁵⁷:

• أن يُصرّ مبارك على كبح "أعمال الشغب" ووقفها، لأنها تفتقر لقيادة منظمة توجهم بشكل منسّق، وفي حال حدوث ذلك، سيتطلع لإجراء انتخابات في أيلول/ سبتمبر 2011، وهو "السيناريو المفضل لدى إسرائيل"، على حدّ تعبير موفاز.

• بقاء الجيش المصري محافظاً على موقفه بعدم مواجهة المتظاهرين، الأمر الذي يلمح إلى إمكانية سيطرة الجيش على مقاليد الحكم في مصر.

• تقديم مبارك لاستقالته، وسيطرة جماعة الإخوان المسلمين على الحكم، الأمر الذي تنظر إليه "إسرائيل" على أنه "مبعث قلق وتهديد بالنسبة لها".

ومن جانبه، توقع يوري بن جوزف Uri Ben-Joseph، الباحث المختص في شؤون الاستخبارات والعلاقات الدولية في جامعة حيفا، أن "تتجه الأمور نحو تهميش مبارك وعائلته، إلا أن جميع الأوراق ستكون في يد الجيش، الذي سيُبقى على التعاون الأمني مع إسرائيل ضدّ الجماعات الإرهابية وإيران"، مشيراً إلى أن "مصر ليست إيران، وحتى بين الإخوان المسلمين، هناك تيار معتدل، لن يخاطر برفض اتفاقات السلام مع إسرائيل"⁵⁸.

وأشار الصحفي الإسرائيلي في جريدة هآرتس Haaretz ألوف بن Aluf Benn إلى أن فشل "إسرائيل" في توقع الثورة المصرية، يعود لعدة أسباب، أهمها أن⁵⁹:

- خبراء الشؤون العربية في المؤسسات الإسرائيلية كانوا يعتقدون أن النظام في مصر قوي، والمعارضة ضعيفة.
- الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، خفضت من رصدها لما يجري في مصر، منذ توقيع معاهد كامب ديفيد للسلام في 1979/3/26، وركزت جهودها على الساحة الفلسطينية، والساحة اللبنانية، والساحة الإيرانية.
- الأجهزة الأمنية الإسرائيلية تبنت وجهة نظر الأجهزة الأمنية المصرية، التي ترى استقرار النظام في القاهرة.

غير أن العميد إيرز Erez، رئيس دائرة إيفنخا ميستابرا Ipeha Misstabra⁶⁰، نفى أن يكون جهاز الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية قد فشل في توقع الثورة المصرية، وقال في مقابلة أجرتها معه جريدة يديوت أحرونوت Yedioth Ahronoth في 2011/10/14: إن "هذا ليس صحيحاً، كان لدى شعبة الاستخبارات العسكرية تقدير كهذا، وحتى أنه تم استعراضه أمام القيادة"⁶¹.

باشرت أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية بهيكله منظومتها من جديد، بشكل يتلائم مع الحراك الجماهيري، وساحات النضال، والمعارك التي يشنها الشباب العرب على الأنظمة على شبكات التواصل الاجتماعي؛ حيث قال يوفال ديسكن Yuval Diskin، رئيس جهاز الأمن العام (الشاباك) Israel Security Agency—ISA (Shabak)، إن التكنولوجيا وشبكة الإنترنت والتواصل الاجتماعي أصبحت تسرع في إحداث تغييرات سياسية واجتماعية في بعض الدول، وعليه فإن قواعد اللعبة قد تغيرت، كاشفاً النقاب عن تخصيص جهاز الاستخبارات 20% من طواقمه للعمل في قسم المعلومات والتكنولوجيا⁶².



ب. موقف المؤسسة السياسية الإسرائيلية:

مع بداية الثورة المصرية طلب مكتب بنيامين نتيناهو في 2011/1/28 من الوزراء ومن كافة الناطقين الرسميين عدم التحدث إلى وسائل الإعلام بشأن ما يحصل في مصر، وكان المكتب قد أعلن أنه يتابع مع وزارة الخارجية، عن كثب التطورات في مصر، وقالت هآرتس إن الخارجية الإسرائيلية تجري مباحثات تقييم للوضع كل بضعة ساعات، وأن وزير الخارجية أفيجدور ليرمان Avigdor Lieberman تحدث مع السفير الإسرائيلي في القاهرة يتسحاق ليفانون Yitzhak Levanon من أجل سماع تقديراته⁶³.

وقال نتيناهو في الجلسة الحكومية صباح 2011/1/30، إن السلام بين "إسرائيل" ومصر مستمر منذ ثلاثين سنة، وأن هدف "إسرائيل" هو ضمان استمرار العلاقات بين البلدين، مضيفاً أن "إسرائيل" تتابع التطورات في مصر والمنطقة، وأنه يبذل جهده للحفاظ على الاستقرار والأمن فيهما⁶⁴. ونقلت إذاعة الجيش الإسرائيلي عن مصادر رفيعة في مكتب نتيناهو قولها إن قلقاً كبيراً يسود دوائر صنع القرار في تل أبيب، في ظلّ معلومات وصلت إليها تؤكد إصرار واشنطن على تغيير النظام في مصر كاملاً، دون تغيير سياسته، وليس بعض رموزه فقط⁶⁵.

وأكد القيادي البارز في حزب العمل بنيامين بن إلعازر Benyamin Ben-Eliezer في 2011/1/30 في تصريحات نقلها التلفزيون الإسرائيلي أن أي نظام قد يحكم مصر "سيحترم معاهدة السلام ويعتبرها تصب في مصلحة إسرائيل، إلا في حالة وصول نظام مدعوم من حركة الإخوان المسلمين"، وذكر أيضاً أن عمر سليمان، "متمسك بقوة بهذا الموقف". كذلك قال بن إلعازر أن مبارك أكد له أن السلطات المصرية "تعرف ما يجري في الشارع، وأنها قد جهزت الجيش مسبقاً"⁶⁶.

وفي نهاية الأسبوع الأول للثورة في مصر، بعثت "إسرائيل" برسالة إلى الولايات المتحدة وعدد من الدول الغربية مفادها أنه يوجد مصالح للغرب في الحفاظ على

استقرار النظام في مصر، وأن "إسرائيل" ترى أن استقرار النظام في مصر مفيد للاستقرار في الشرق الأوسط كله، ولذلك يجب لجم الانتقادات العلنية التي تُوجه لمبارك⁶⁷.

كما حثّ نتنياهو في 2011/2/1 المجتمع الدولي على ضمان التزام أي نظام جديد في مصر بمعاهدة السلام التي أبرمتها مصر قبل ثلاثة عقود مع "إسرائيل"، وقال بيان أصدره مكتب نتياهو: إنه "يشجع تقدم القيم الحرّة والديموقراطية في الشرق الأوسط"، لكن إذا حلّ نظام متشدد بديلاً عن مبارك "مثلما حدث في إيران، وأماكن أخرى، فيمكن أن تكون النتيجة لظمة للسلام والديمقراطية"⁶⁸.

وقال الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز Shimon Peres في 2011/1/31 خلال حفل تسلّمه أوراق اعتماد لعدد من السفراء الأجانب الجدد في تل أبيب: إن "نشوء نظام حكم ديني متشدد في مصر لن يجعل الأوضاع في هذا البلد أفضل حالاً مما كانت عليه في ظلّ النظام الحالي رغم عدم التزامه بالثوابت الديمقراطية"، مؤكداً على أن مبارك "حرص على حماية السلام في الشرق الأوسط مما يجعلنا مدينين له بالشكر"⁶⁹.

وبعد إعلان مبارك عدم ترشحه لولاية إضافية أورد موقع جريدة يديعوت أحرونوت في 2011/2/2 أن نتياهو، بدّل وجهته، وغير من نبرة كلامه، بعد أن أمل أن يصمد نظام مبارك في مصر أمام موجة الغضب الشعبية، وألح إلى أن الحكومة الإسرائيلية ستزيد من ميزانية الأمن بصورة جدية في أعقاب التطورات الحاصلة في مصر⁷⁰، كما حذر نتياهو، في خطاب له أمام الكنيست في 2011/2/7، من أن مصر يمكن أن تقع في أيدي الإسلاميين المتطرفين نتيجة للاتفاضة في البلاد⁷¹.

وقال وزير الدفاع الإسرائيلي، إيهود باراك Ehud Barak، في جلسة للكنيست الإسرائيلي في 2011/2/6 إن ما يحدث في مصر ينطوي على أهمية بالغة وستكون له تداعيات على المدى البعيد لكنه لا يمثل خطراً أمنياً فورياً، وأشار إلى أن الجيش المصري سيواصل لعب دور رئيسي في استقرار العلاقات بين "إسرائيل" ومصر⁷².



ودعا بيريز، في كلمته أمام مؤتمر هرتسليا Herzliya Conference الإسرائيلي السنوي في 2011/2/6، ننتياهو إلى التحرك بسرعة نحو حل في عملية السلام الإسرائيلية - الفلسطينية، في ضوء الأزمة التي عصفت بمصر، مشدداً على ضرورة القيام بذلك في أقرب وقت ممكن، لأنه يتم استغلال النزاع وذلك على حساب جميع الأطراف⁷³.

وقال ليبرمان في 2011/2/9 خلال استقباله الأمين العام لحلف شمال الأطلسي (الناتو) North Atlantic Treaty Organization (NATO) أندرس فوغ راسموسن Anders Fogh Rasmussen إن تقلبات الأوضاع الأخيرة في الشرق الأوسط تفرض التعامل معها بصورة غير تقليدية وإدراك أمني مختلف، مشيراً إلى أن الأحداث في مصر تؤكد أن "إسرائيل" هي الحليف الوحيد في الشرق الأوسط للغرب وخاصة حلف الناتو⁷⁴.

ومع تنحي مبارك في 2011/2/11، وتكليف المجلس الأعلى للقوات المسلحة مسؤولة إدارة البلاد، رفضت الحكومة الإسرائيلية التعليق على هذا القرار، وأعربت عن أملها في أن يتم الحفاظ على معاهدة السلام القائمة مع الجانب المصري، ونقلت الإذاعة العبرية عن بيان مقتضب صدر عن مكتب ننتياهو قال فيه: "إن إسرائيل تعرب عن أملها في أن تقوم القيادة المصرية القادمة بالحفاظ على معاهدة السلام القائمة بين البلدين"، داعياً الأسرة الدولية إلى العمل نحو تحقيق هذه الغاية⁷⁵.

ورحب ننتياهو في 2011/2/12 ببيان صدر عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة في مصر يؤكد أن البلاد ستلتزم بالمعاهدات الدولية، وأكد ننتياهو في بيان على أن معاهدة السلام بين "إسرائيل" ومصر عادت "بنفع كبير على البلدين، وهي حجر الزاوية للسلام والاستقرار في الشرق الأوسط كله"⁷⁶.

وقال بيريز في 2011/2/26، في لقاء مع برنامج قابل الصحافة Meet the Press، الذي تبثه القناة الثانية في التلفزيون الإسرائيلي: "لقد حدثت في مصر ظاهرة لم

تحدث في تاريخها أبداً، لقد جاء أشخاص غير مسلحين وطالبوا بالحرية، إننا نشهد صراحة حقيقية لدى الشعب المصري⁷⁷. وقال بيريز في 2011/3/10 إن الثورات التي تشهدها المنطقة ليست بثورات سياسية، بل يقودها الشباب الذين يرون بفضل التكنولوجيا بوضوح الوجه القبيح للديكتاتوريات. وتعقيباً على ما قاله نتياهو من أن "إسرائيل" هي واحدة من الاستقرار في بحر هائج قال بيريز: إنه "حتى ولو كانت إسرائيل واحدة من الاستقرار، فإنه يفضل أن يهدأ البحر، لأن البحر هو الذي يؤثر على الواحة وليس العكس". ورأى أن "الطريق لتهدئة المنطقة هو احتواء الأزمة بين إسرائيل والفلسطينيين"⁷⁸. وأعرّب بيريز في 2011/3/29 عن اعتقاده بأن الثورات من شأنها إيجاد جيران أفضل لـ "إسرائيل"، إذا جعلت هذه الثورات الدول العربية أكثر ديمقراطية وازدهاراً⁷⁹.

وقال وزير الدفاع الإسرائيلي، إيهود باراك في 2011/2/10 في حديث لشبكة تلفزيون ايه.بي.سي ABC News الإخبارية العالمية: إن "الفائزين الحقيقيين لأي انتخابات على المدى القصير ولنقل خلال تسعين يوماً سيكونون الإخوان المسلمين". وقال إنه ليس متشائماً بشأن مستقبل عملية السلام في الشرق الأوسط على الرغم من الاضطرابات في مصر وأماكن أخرى من العالم العربي⁸⁰. وادعى باراك، في كلمته أمام المعهد لدراسات الأمن القومي في تل أبيب في 2011/3/23، أن اتفاقية السلام مهمة جداً لمصر ولجيشها. وشدد على أنه مع اقتراب أيلول/سبتمبر 2011، موعد لجوء السلطة الفلسطينية من جانب واحد إلى الأمم المتحدة للاعتراف بدولة فلسطينية مستقلة، سوف تواجه "إسرائيل" ما سماه بـ "تسونامي سياسي"، وأضاف أن "إسرائيل" هي جزيرة استقرار في الشرق الأوسط، وأشار إلى أنه لا يوجد تهديد فوري من قبل مصر على "إسرائيل"⁸¹.

وفي 2011/4/16 كشف المراسل السياسي في هآرتس، باراك رافيد Barak Ravid، النقاب عن أنّ نتياهو عبّر، خلال اللقاء الذي عقده في 2011/4/11 مع سفراء الاتحاد الأوروبي في القدس، عن خوفه من أن تكون سياسة الحكومة المصرية



الجديدة معادية لـ"إسرائيل". ونقلت هآرتس عن وزير رفيع في المجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية والأمنية قوله إنه مع اقتراب موعد الانتخابات في مصر في أيلول/سبتمبر 2011 سنشهد تطرفاً جديداً في المواقف المصرية ضدّ "إسرائيل"، بهدف حصول المرشحين على أكبر عدد من الأصوات⁸².

ومن جهتها قالت رئيسة حزب كادима Kadima النائبة تسيبي ليفني Tzipi Livni: "من يقول هنا في إسرائيل بأن علينا الجلوس جانباً جراء هذه الأحداث [في مصر]، وعدم الاكتراث لها وبكل ما يحدث حولنا لا علاقة لنا به، لأنه وفي النهاية الجمود في عملية السلام يمسّ بدولة إسرائيل وأمنها"، وقالت خلال مشاركتها في مؤتمر بيكونكس Pecunix لرجال الأعمال في 2011/11/22: "إن الوضع الراهن في مصر في حالة تدهور...، قد نجد أنفسنا في النهاية أمام واقع جديد في مصر يسيطر فيه المتطرفون على نظام الحكم وعلى الديمقراطية التي ينشدها الشباب المعتصمون"⁸³.

وعلى إثر إعلان النتائج النهائية لانتخابات مجلس الشعب المصري في 2012/1/21، جاء في بيان صادر عن الناطق بلسان وزارة الخارجية الإسرائيلية في 2012/1/26 بمناسبة التثام مجلس الشعب المصري في 2012/1/23: "تهنئ دولة إسرائيل الشعب المصري على جهوده الرامية إلى الحصول على الحرية والديمقراطية والتنمية الاقتصادية، نتمنى لمجلس الشعب العمل البناء والمثمر من أجل رفاهية الشعب المصري، إننا على يقين بأن مصر تواصل أن تضع نصب عينيها أهمية السلام والاستقرار في منطقتنا"⁸⁴.

وعقب إعلان نتائج الانتخابات الرئاسية المصرية في 2012/6/24، وفوز مرشح حزب الحرية والعدالة محمد مرسي بالرئاسة، قال مكتب نتياهو في بيان: "تشيد إسرائيل بالعملية الديمقراطية في مصر وتحترم نتيجتها". وقال البيان: "نتوقع إسرائيل استمرار التعاون مع الإدارة المصرية على أساس معاهدة السلام بين البلدين التي هي في مصلحة الشعبين والتي تسهم في الاستقرار الإقليمي"⁸⁵. وذكرت هآرتس أن الرئيس مرسي رفض الحديث مع نتياهو لتهنئته بالفوز عبر الهاتف، مما دفع نتياهو للاكتفاء

بإرسال برقية تهنئة بعد استشارة الإدارة الأمريكية، شدد فيها على ”رغبة إسرائيل في مواصلة التعاون وتعزيز السلام“⁸⁶. وأكد ياسر علي، المتحدث باسم الرئاسة المصرية، أن ”الرسالة الوحيدة التي تلقاها الرئيس محمد مرسي من رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو كانت للتهنئة بمناسبة انتخابه رئيساً لمصر“، مشيراً إلى أن ”وزارة الخارجية هي التي ردت على هذه الرسالة لأنها المنوطة بهذه الاتصالات بالنظر إلى أن مصر دولة مؤسسات“⁸⁷.

وقال بيريز: ”نحن نشيد بالسلام بين بلدنا وسنحافظ على العلاقات السلمية“⁸⁸. ورأى باراك أن فوز مرسي برئاسة مصر ”تغيّر مهم في المنطقة“، وتوقع أن تحافظ القيادة المصرية الجديدة على معاهدة السلام مع الجانب الإسرائيلي⁸⁹. كما أعلن ليبرمان احترامه قرار الشعب المصري، مشيراً إلى أن الرئيس المنتخب أعلن عند أدائه القسم الدستوري في 2012/6/30 أنه يعتزم الالتزام بالاتفاقيات الدولية التي وقعتها مصر، وقال ليبرمان إن هذه خطوة مشجعة⁹⁰.

بينما قال وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق، بنيامين بن إيعازر: ”يجب الانتظار لنرى ماذا سيفعل الرئيس الجديد، فهو إسلامي ومعروف في الماضي بمواقف مناهضة لإسرائيل، ولكنني آمل أن يسمح هذا الرجل للجيش بأن يواصل التعاون مع إسرائيل في القضايا الأمنية“⁹¹. وقالت رئيسة حزب العمل الإسرائيلي المعارض شيلي يчимوفيتش Shelly Yechimovich: ”السلام مع مصر له أهمية استراتيجية كبيرة وعلى إسرائيل أن تقوم بكل ما في وسعها للمحافظة على العلاقات السلمية مع مصر“، داعية الحكومة الإسرائيلية إلى إجراء حوار فوري مع الرئيس المصري المنتخب... وقالت: ”إنني أتمنى أن تستمر الاتفاقات السياسية الموقعة بيننا وعلى رأسها اتفاقية السلام“. وقال عضو الكنيست ميخائيل بن آري: ”إن فوز مرسي هو المسمار الأخير في الوهم المسمى بالسلام مع مصر، والذي كلفنا ثمناً باهظاً، ومن يعرف الآن ماذا ينتظرنا على الحدود الجنوبية والتي تعتبر الآن إسلامية“⁹².



ج. موقف المؤسسة العسكرية الإسرائيلية:

استبعد وزير الدفاع إيهود باراك خطر تهديد عسكري فوري على "إسرائيل" بسبب تطورات الثورة في مصر، وقال في 2011/2/2: "لا شك أن عهد مبارك انتهى، هناك أمر يبدأ لا يشبه في شيء ما كان سابقاً"، مشدداً على أنه من الصعب معرفة معالم "العهد الجديد"، الذي هو جزء من تغيير عميق⁹³، وأكد أن ما يحدث في مصر ينطوي على أهمية بالغة، وستكون له تداعيات على المدى البعيد، لكنه لا يمثل خطراً أمنياً فورياً، مشدداً على أن "إسرائيل" تدرك الأهمية التي توليها القيادة الأمنية في مصر للحفاظ على الأمن والنظام في شبه جزيرة سيناء، وعلى معاهدة السلام مع "إسرائيل"⁹⁴.

وأشار باراك إلى أن مصر طلبت إدخال قوات صغيرة الحجم إلى سيناء بشكل مؤقت للحيلولة دون انتشار الاضطرابات إلى هناك، وقال إن "إسرائيل" تفهمت هذا الطلب، موضحاً أن هذا الوضع هو وضع مؤقت يستمر إلى أن تستقر الأوضاع في مصر⁹⁵. ولكنه شدد على أن قوات الجيش الإسرائيلي ستواصل تأهبها واستنفارها على طول منطقة الحدود مع مصر، حتى تستقر الأوضاع الأمنية، وتهدأ حالة الاضطراب التي تشهدها مصر، كما أشار إلى أن الحكومة الإسرائيلية تكثف جهودها لإنشاء السياج الأمني على امتداد تلك الحدود⁹⁶، حيث كان باراك ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو قد أصدرتا تعليماتهما بتسريع بناء السياج الأمني على طول الحدود مع مصر، على خلفية اندلاع الثورة المصرية⁹⁷.

ومن جهته، حذر رئيس الدائرة السياسية والأمنية في وزارة الدفاع الإسرائيلية الجنرال احتياط عاموس جلعاد Amos Gilad من أن صعود الإخوان المسلمين في مصر سيقرب موازين القوى في منطقة الشرق الأوسط، وأنه سيجرّ المنطقة إلى دوامة من عدم الاستقرار، وسيغير موازين القوة في المنطقة إلى الأسوأ، محذراً من أن "الإخوان المسلمين يشكلون القوة الحقيقية في المنطقة، مثل حركة حماس، وهم يتطلعون إلى السيطرة على منطقة الشرق الأوسط بأكملها"⁹⁸.

وحذر رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي الجنرال جابي أشكنازي Gabi Ashkenazi من أن الأوضاع الأمنية هشة، والهدوء الذي تشهده الحدود قد يتغير في أي لحظة، بدليل ما يحدث في مصر، مشيراً إلى أن الهدوء النسبي على طول الحدود يختلف الاتجاهات نابع من عدة أسباب أهمها قوة الردع الإسرائيلية، ولكنه شدد على أن المشهد يمكن أن يتغير في أي لحظة لأنه هدوء هش⁹⁹.

وقال أشكنازي، في خطابه أمام مؤتمر هرتسليا الـ 11 في 2011/2/7: إن "التغيرات التي نراها [في المنطقة] تتطلب من الجيش الإسرائيلي الاستعداد للحرب القادمة، التي ستكون شاملة، وفي عدة جبهات"¹⁰⁰، مشدداً على أن "هذه التغيرات تزيد سحب الضباب المتلبدة في سماء الشرق الأوسط، وإزاء ذلك فإن واجبنا الأساس كامن في الحفاظ على دولة إسرائيل قوية وجاهزة". ولكن أشكنازي أكد، في آخر اجتماع ترأسه لهيئة الأركان العامة في 2011/2/10، وحُصص لتقدير الموقف إزاء آخر التطورات في العالم العربي، على أن الاستقرار في الشرق الأوسط أهم من الديمقراطية¹⁰¹.

وفي 2011/2/14، قال أشكنازي، وذلك عقب انتهاء ولايته: إن "الأحداث في مصر تثبت أنه يتوجب علينا التواضع والحذر في تقدير اتنا للعالم العربي"، مبدياً قلقه من تراجع مكانة "الحكام المعتدلين في المنطقة، المرتبط بالتراجع الأمريكي في المنطقة"، وأشار، في خطاب ألقاه أمام مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الأمريكية انعقد في القدس، إلى أن "المركبات التي تسببت بالثورة [المصرية] هناك، قائمة في دول أخرى في المنطقة"¹⁰². وكان أشكنازي قد اعترف، في مؤتمر هرتسليا، بأنه لم يكن لدى الاستخبارات الإسرائيلية قدرة على التنبؤ بالثورات مثل تلك التي وقعت في مصر¹⁰³.

أما نائب وزير الدفاع الأسبق، أفرايم سنيه Ephraim Sneh، فقد دعا لإعادة احتلال الشريط الحدودي ما بين قطاع غزة وسيناء المصرية، وقال في مقال نشرته ידיעות أحرونوت في 2011/2/1: إن "إسرائيل" ستدفع ثمناً باهظاً إن "لم تفعل



ذلك فوراً،” حيث إن “قوة حماس ستتعاظم كثيراً إذا تركت الحدود كما هي”، مؤكداً على أن “هذا الثمن سيكون أقل بكثير من الثمن الذي سندفعه، إذا ما استغلت حماس الفراغ القائم حالياً لتعزيز قوتها العسكرية”، كما طلب من “إسرائيل” أن تغير حساباتها الاستراتيجية التي بنيت خلال الفترة التي تلت معاهدة كامب ديفيد¹⁰⁴.

ورداً على دعوة سنيه، قال يسرائيل كاتس Yisrael Katz، وزير المواصلات، عضو المجلس الوزاري المصغر لشؤون الأمن، إنه لا يمكن القيام بمثل هذه العملية في الأوقات الحالية، وقال في تصريحات لإذاعة الجيش الإسرائيلي: إن “الطريق السليم هو الحفاظ على القواعد القائمة الآن، وإذا كانت مصر بحاجة لتعزيز قواتها لحماية الحدود فإننا فعلنا ذلك”، وشدد على أنه:

يجب إدراك أننا نخشى أن تستغل حماس هذه الفترة من أجل تغيير قواعد اللعبة، فعمليات التهريب متواصلة قبل هذه الأحداث، وحتى الآن لم يتم تهريب أشياء استراتيجية ما عدى الصواريخ، وهي بالتأكيد تشكل خطورة على أمن إسرائيل، وبالطبع علينا أن نكون متيقظين ومواكبين للتطورات، وعلينا أيضاً أن نستعد استراتيجياً، وأمنياً أن نغير الاستراتيجية القائمة بين مصر وإسرائيل¹⁰⁵.

وفي 2011/2/8 صادقت اللجنة المالية في الكنيست على طلب طارئ لوزارة الأمن الإسرائيلية من أجل إضافة مبلغ يقدر بـ 700 مليون شيكل (حوالي 195 مليون دولار أمريكي)¹⁰⁶ إلى ميزانيتها، وذكرت يدعوت أحرونوت أن طلب وزارة الأمن هذا جاء بسبب الثورة المصرية¹⁰⁷.

وفي خطوة تُظهر مدى القلق الإسرائيلي من نتائج الثورة المصرية، سمحت “إسرائيل” بنشر وحدات عسكرية مصرية في شبه جزيرة سيناء، وقال مسؤول أمني إسرائيلي إن “إسرائيل” سمحت للجيش المصري بنشر كتيبتين، أي نحو 800 جندي في منطقة شرم الشيخ، لتمكينها من التصدي للتهديدات التي تواجهها هناك، علماً بأن معاهدة كامب ديفيد تسمح للقاهرة بنشر قوات من الشرطة فقط في شبه الجزيرة¹⁰⁸.

وأشار الجنرال المتقاعد صموئيل زاكا Shmuel Zaka، القائد السابق للقوات الإسرائيلية في قطاع غزة والحدود المصرية، إلى أن هذا القرار كان ضرورياً، وقال: “أعتقد أن القيام بهذه الخطوة في شكل منسق وليس أحادياً هو مؤثر ايجابي”¹⁰⁹.

وعلى الرغم من أن الجيش الإسرائيلي رفض في 2011/2/6 طلباً مصريةً ثانياً بنشر المزيد من القوات المصرية¹¹⁰، فإن “إسرائيل” وافقت في نهاية آب/ أغسطس 2011 على نشر نحو 1,500 جندي مصري في شمال وجنوب سيناء وفي رفح المصرية، وذلك بحسب ما ذكر سفير مصر السابق لدى “إسرائيل” محمد بسيوني لجريدة الحياة اللندنية¹¹¹. وفي 2012/4/12 ذكرت هآرتس أن عدد الفرق العسكرية التي أدخلتها السلطات المصرية إلى شبه جزيرة سيناء وصل إلى سبع¹¹².

ونتيجة للقلق الإسرائيلي من تطور الثورات في العالم العربي، أعلن الجيش الإسرائيلي عن إقامة وحدة جديدة متخصصة في تكنولوجيا المعلومات والشبكات الاجتماعية عبر الإنترنت، وبحسب الناطق بلسان الجيش فإن المشروع يأتي ضمن خطة شاملة لتقوية السلاح الاستراتيجي للجيش¹¹³.

وأعلن رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي، بني جانتس Benny Gantz في 2012/6/21، أن جيشه بات مستعداً لتنفيذ عملية لوقف إطلاق الصواريخ، وابتظر اللحظة التي يقرر فيها انطلاق العملية، وقال: “نحن على أتم الاستعداد للرد على أي اعتداء يهدد أمن إسرائيل، سواء من قطاع غزة أو الأراضي المصرية، التي باتت تشكل خطراً أمنياً كبيراً”¹¹⁴.

وقال إيلان مزراحي Ilan Mizrahi مستشار الأمن القومي الإسرائيلي السابق في 2012/6/21: “ما يحدث على الحدود يقلقني، وأيديولوجية الإسلام السياسي في مصر تقلقني، لهذا نحتاج إلى أن ننام وإحدى عينينا مفتوحة”¹¹⁵.

وشدد دان مريدور، نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي، والوزير المسؤول عن الأجهزة الاستخباراتية وعن لجنة الطاقة النووية، في 2012/6/26 عقب فوز محمد مرسي



بانتخابات الرئاسة المصرية على مصلحة "إسرائيل" في الحفاظ على معاهدة السلام مع مصر، باعتبارها "ركناً من أركان الاستقرار في المنطقة بأسرها"¹¹⁶. وجه رئيس الهيئة الأمنية والسياسية بوزارة الأمن الإسرائيلية الجنرال عاموس جلعدا تحذيراً من ظهور إمبراطورية إسلامية في منطقة الشرق الأوسط بقيادة الإخوان المسلمين في مصر والأردن وسورية¹¹⁷. مشدداً على أن ما يعني "إسرائيل" هو "ماذا سيحدث على أرض الواقع فمصر هي زعيمة العالم العربي، فهي دولة مهمة لديها تأثير كبير على معسكر السلام، وإن تغير الوضع بعد مرسي فسيترب على ذلك أمور خطيرة"¹¹⁸.

د. اتجاهات الرأي العام الإسرائيلي:

أفاد استطلاع للرأي العام الصهيوني مع بداية الثورة المصرية، أجرته يديعوت أحرونوت، بأن نصف المستطلعين يرون بأن نجاح ثورة مصر سيؤثر سلباً على "إسرائيل"، ويعزز مكانة حركة حماس، وهذا يعني "تهديداً لأمن إسرائيل". ويتوقع 70% من المستطلعين بأن نظاماً ديمقراطياً هشاً سينشأ في مصر، فيما يرى 49% أن "نظاماً إسلامياً راديكالياً" هو الذي سيقود المصريين. وعلى صعيد اتفاقيات السلام، يرى 47% أن الثورة في مصر ستؤثر سلباً على اتفاقيات السلام المعقودة مع "إسرائيل"¹¹⁹.

وعن تنحي مبارك عن سدة الرئاسة المصرية، كشف استطلاع إسرائيلي آخر أن 77% من الإسرائيليين غير راضين عن ذلك، ومتعاطفين معه، بينما كشف أن 15% راضين عن الإطاحة به، ويرون أنه يستحق المحاكمة، فيما رفض 8% التصويت. وذكرت جريدة إسرائيل اليوم Israel Today أن 65% من الإسرائيليين متمسكون باتفاقية السلام مع مصر، بينما يرى 13% أنهم يريدون إلغاء الاتفاقية، وأوضح الاستطلاع أن 41% من الإسرائيليين يرون أن الثورة المصرية تمثل تهديداً قوياً لـ "إسرائيل"، بينما يرى 18% أنها في صالحها، ويرى 16% أنها لن تؤثر على أمنها و 25% لا يعلمون¹²⁰.

وكشف استطلاع آخر للرأي أجراه برنامج إيفينز للوساطة وحل النزاعات وتل أبيب Tel Aviv University، بالتعاون مع معهد الديمقراطية في "إسرائيل" The Evens Program in Mediation and Conflict Resolution في The Israel Democracy Institute في 21-22/2/2011، أن 10.5% فقط من يهود "إسرائيل" يعتقدون بصواب موقف الولايات المتحدة الأمريكية عندما أيدت المتظاهرين ضدّ نظام مبارك في مصر¹²¹. ويعتقد 40.3% من اليهود أنه كان ينبغي على "إسرائيل" دعم مبارك خلال الثورة المصرية، بينما يعتقد 35.8% منهم بأنه كان يجب دعم المتظاهرين ضدّ مبارك، وذلك لاعتقاد 36.9% منهم بأن سياسة الصمت التي انتهجتها "إسرائيل" حيال الثورة المصرية كانت خاطئة. ويتوقع 46.6% من اليهود أن تؤثر الثورة المصرية سلباً على علاقة البلدين ببعضهما، وأن السلام مع مصر سيضعف وينهار.

وبحسب التقرير ذاته، يرى 29.4% من يهود "إسرائيل" أن فرص إقامة نظام إسلامي متطرف في المستقبل القريب مثل الموجود في إيران منخفضة إلى حدّ ما، بينما يرى 49.5% من يهود "إسرائيل" أن ثورة مصر ستعزز مكانة حماس في السلطة الوطنية الفلسطينية¹²².

هـ. تغطية الإعلام الإسرائيلي للثورة المصرية:

يتمثل مركز الزلزال في الشرق الأوسط من ناحية "إسرائيل"، في الثورة المصرية، ذلك بأن مصر كانت على مدار العقود الثلاثة الماضية عنوان الاستقرار الإقليمي في نظر "إسرائيل"، وقد أصبحت بين عشية وضحاها أشبه ببركان لا يعرف أحد متى يخدم، أو أين سيلقي حممه¹²³.

فقد اتخذ الإعلام الإسرائيلي منذ اشتعال "جمعة الغضب" في 28/1/2011 في مصر، استراتيجية لتتبع ما يحدث في مشهد الثورة، عبر انتداب مراسلين وصحفيين يهوداً إلى قلب القاهرة، واحتلت مشاهد الثورة المصرية عناوين وسائل الإعلام العبرية،



في حين سيطر البثّ الحي والمباشر للمحطات الإسرائيلية الرسمية والتجارية منها على الفضاء الإعلامي، لنقل حقيقة ما يحصل، ووضع الجمهور الإسرائيلي في الصورة¹²⁴.

وأفردت يديعوت أحرونوت صفحتها الأولى للتطورات في مصر، كما كرست 16 صفحة كاملة للتطورات، إضافة إلى صفحات للصور¹²⁵، وكتب كبير المعلقين فيها ناحوم برنياع Nahum Barnea أن ليس لـ"إسرائيل" ما تفعله "باستثناء أن تأمل في أن تولد الأزمة في مصر حكومة مستقرة، تكون وفتية للسياسة الخارجية للحكومة السابقة، بما في ذلك اتفاق السلام والعلاقات مع إسرائيل والصلة بالغرب"¹²⁶.

وفي هذا السياق، كتب المراسل العسكري في يديعوت أحرونوت أن الاستخبارات الإسرائيلية في توقعاتها لسنة 2011: لم تتوقع الانقلاب في مصر، "إنما فقط انتقالاً سلساً في النظام"، وأنها بذلك "سجلت في غير مصلحتها قصوراً مجلجلاً"¹²⁷.

وأشار أليكس فيشمان Alex Fishman إلى أن الاستخبارات العسكرية بالجيش لم تتنبأ بأحداث مصر، وحجم العداء الشعبي لمبارك، ولم تتوقع جوهر ردّ الفعل القوي للإدارة الأمريكية المناهض لمبارك ونظامه، ورأى أن الأشهر التي تلي الثورة ستشهد تغيرات استراتيجية في الشرق الأوسط، وستصل أوجها بنهاية سنة 2011، ورأت يديعوت أحرونوت أن سنة 2011 ستكون بمثابة هزة أرضية للقضايا السياسية والأمنية حيال ما سيحصل بالشرق الأوسط¹²⁸.

من جانبه رأى المحلل السياسي في جريدة إسرائيل هيوم Israel HaYom دان مرغليت Dan Margalit أنه:

سيكون هناك انعطاف في اتفاق السلام، وفي أفضل الأحوال فإن التغيرات ستكون هامشية لكنها لن تتوقف عند هذا الحدّ، وما سيبدأ على أنه ثورة لا يقودها الإخوان المسلمون قد يتدهور خلال بضع سنوات إلى تبني موقف متطرف تجاه إسرائيل، ولن يكون هذا بإلغاء اتفاق السلام وإنما بالمسّ بمستوى العلاقات الدبلوماسية وبتشجيع الإرهاب من قطاع غزة، متسائلاً:

ما إذا كانت إسرائيل أقامت علاقات مع جهات في المعارضة (المصرية) حاكنتها بعيداً عن أنظار النظام الحالي، وما هو حجم هذه العلاقات، وما هي أهميتها¹²⁹؟

وفي 2011/1/29 قال المحلل السياسي لهآرتس ألوف بن إن زوال نظام مبارك سيترك "إسرائيل" في أزمة استراتيجية، مشيراً إلى أن "إسرائيل" بدأت تفقد العديد من الحلفاء في الفترة الأخيرة¹³⁰.

وبعد الإطاحة بمبارك، وإجباره على التنحي عن الحكم، تغير لحن القوة الذي عزفه الإعلام في "إسرائيل" في بداية الثورة؛ فقد نشرت يديعوت أحرونوت في 2011/2/13 تأكيد يورام ميपाल، على أن إطاحة مبارك تشكل بداية فصل جديد في تاريخ مصر، التي دخلت في الوقت الحالي مرحلة انتقالية يصعب تقدير فترتها الزمنية. وأشار إلى أن التحدي الأكثر تعقيداً المائل أمام مصر كامن في الانتقال من سلطة دكتاتورية الحزب الواحد إلى سلطة أحزاب متعددة، وإلى أن الساحة السياسية المصرية الداخلية ستشهد تطورات بعيدة المدى، وسيظل الإخوان المسلمون عنصراً مركزياً مهماً، لكن حركتهم خسرت مكانتها باعتبارها البديل الوحيد للسلطة، وستقام أحزاب جديدة تتنافس على أصوات جيل الشباب الذي يشكل نصف السكان في مصر والذي قاد الثورة¹³¹.

ورأى المحاضر في قسم العلوم السياسية في جامعة حيفا University of Haifa، ديفيد بقاعي، في مقال نشرته معاريف في 2011/2/14، أن ما حدث في مصر كان "انقلاباً عسكرياً داخلياً بقيادة وزير الدفاع السابق ورئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة حسين طنطاوي، الذي أراد منع مبارك من توريث الحكم إلى نجله جمال، وأن صراعات القوى هذه، التي جرت داخل النخب العسكرية ومن وراء الكواليس، نضجت إلى جانب المظاهرات الجماهيرية"¹³².

وأشارت هآرتس في افتتاحيتها في 2011/2/27 إلى "إسرائيل" تحتاج إلى تأييد المجتمع الدولي "في لحظة انعدام الاستقرار وانعدام اليقين من حولنا، في هذه اللحظة



بالتحديد“، وأشارت الجريدة إلى أن ”حكومة نتניהو تفضل إدارة الظهر للعالم، والتحصن في الخليل وفي بيت ايل، في عوفرا وفي يتسهار“، مشددة على ضرورة أن يصغي نتياهو إلى ”تخذيرات الزعماء الأصدقاء، وأن يعرض خطة سلام عملية، وليس محاولة خطابية أخرى لإزاحة ”العالم“ عن ظهره“¹³³.

وقال المحلل السياسي يوئيل ماركوس Yoel Marcus في مقال نشرته هآرتس أنّ الرئيس شمعون بيريز وعدنا بشرق أوسط جديد، وآمن أنه طالما ظل مبارك في الحكم فسيستمر اتفاق السلام، وأنّ نجل مبارك الفاسد سيتابع نهج أبيه، وأن الإخوان المسلمين تهديد للسلام لكن مبارك هدأ من مخاوفنا¹³⁴.

وفي 2011/5/11 ذكرت جريدة جيروزاليم بوست The Jerusalem Post في مقال لدوغلاس بلومفيلد D. M. Bloomfield تحت عنوان ”هل كان مبارك صهيونياً؟“، أن ”إسرائيل“ كانت قلقة جداً لرؤية مبارك يتنحى، وسعى رئيس الوزراء بنيامين نتياهو ومسؤولون كباراً في الحكومة للضغط على القادة الأمريكيين والأوروبيين لمساعدة مبارك على الاستمرار في منصبه، لكنهم لم يفهموا أن مبارك كان يواجه ثورة قوية بسبب عقود من الاضطهاد، ويمكن أن يصاب بضرر كبير إذا ظهرت ”إسرائيل“ في صورة المدافع الوحيد عنه، وكأنها تقول ”كل شيء من أجلي“.

وأشارت الجريدة إلى أن السلام مع مصر كان حجر الزاوية لأمن ”إسرائيل“ لأكثر من ثلاثة عقود، وسمح لها بخفض الإنفاق على الدفاع، والتركيز على غيرها من التهديدات، وأكد أنه على الرغم من كل أخطاء مبارك إلا أنه أبقى على عملية السلام¹³⁵.

وحذر الباحث عوديد عيران Oded Eran، في مقال نشره معهد دراسات الأمن القومي The Institute for National Security Studies بعنوان ”نهاية فكرة التطبيع في العلاقات بين إسرائيل والدول العربية“، من صعود أحزاب ذات أيديولوجيا إسلامية إلى الحكم في شمال أفريقيا، وإمكانية أن تكرر هذه الظاهرة نفسها في مصر

وفي السلطة الفلسطينية، وربما أيضاً في دول مجاورة أخرى، مشيراً إلى أن هذا الأمر يضع علامة استفهام كبيرة على إمكانية وجود تطبيع في علاقات "إسرائيل" مع العالم العربي، ويمكن الافتراض أن رغبة الدول العربية للمشاركة في أطر تعمل فيها "إسرائيل" ستضعف في المستقبل القريب¹³⁶.

ومع مرور عام على بداية الثورة المصرية تصدرت الإعلام الإسرائيلي تحليلات وتوقعات لنتائج الانتخابات البرلمانية المصرية، ووقعها على مصر، وعلى عملية السلام مع "إسرائيل"، وقال الخبير العسكري الإسرائيلي عميت كوهين Amit Cohen إن سنة 2011 أثبتت كم هو العداء متجذر داخل الجمهور المصري، خصوصاً بعد تعرض السفارة الإسرائيلية في القاهرة للهجوم من عشرات الآلاف احتجاجاً على التصعيد العسكري في قطاع غزة، وداخل القوى السياسية، بمن فيهم الإخوان المسلمون، حيث حرصوا على الإبقاء على برامجية حذرة، ولا يتحدثون عن إلغاء اتفاقات السلام، بل فقط عن تغيير أو إعادة نظر¹³⁷.

وفي السياق ذاته، قال الباحث في الشؤون الدولية رؤوفين باركو Reuven Barko إن الإسلاميين اليوم في مصر باتوا يدركون تعقيد الظروف حولهم، وسيضطرون في الأمد القريب على الأقل للاستعانة بأمريكا والغرب، ويبدو أنه تحت هياج العاصفة يصعب على الإسلاميين أن يحددوا من هم أعدائهم وأولياؤهم في وضع الاضطراب الناشئ في مصر¹³⁸.

وفي 2012/6/20، ربطت هآرتس بين إعلان حماس مسؤوليتها عن إطلاق الصواريخ، للمرة الأولى منذ أكثر من سنة، وبما يحدث على الحدود المصرية، وأن كل ذلك يجري على خلفية فوز الإخوان المسلمين في انتخابات الرئاسة المصرية¹³⁹.

وقال المحلل الإسرائيلي أليكس فيشمان: بعد صعود مرسي إلى الحكم فإن كل شيء أصبح مفتوحاً للتوقعات في شكل العلاقة بين تل أبيب والقاهرة، وأن المستقبل محفوف بالضباب، مضيفاً أنه على "إسرائيل" أن تكون جاهزة لكل سيناريو، وتوقع



أن يتم تعيين رئيس للمخابرات العامة المصرية إسلامي التوجه، وإعادة النظر في اتفاقيات السلام مع تل أبيب، وانهيار الاتفاقيات الاقتصادية، وعدم التنسيق الأمني على الحدود بين الجانبين. وأكد فيشمان أن تل أبيب ستحصل على الوجه الحقيقي لمصر خلال نصف سنة، و”عندها لن يعود أي شيء من ناحية إسرائيل مثلما كان”، مشيراً إلى أن مصر لن تصبح فجأة دولة عدو تهدد حدود ”إسرائيل“، ولكن مع ذلك فإن المنظومة الاستخبارية والعسكرية في ”إسرائيل“ ينبغي أن تتعاطى مع الصديقة القديمة كدولة ينبغي دراستها من جديد والاستعداد بما يتناسب مع ذلك¹⁴⁰.

ثالثاً: تأثير الثورة المصرية على "إسرائيل"

1. المخاوف الإسرائيلية على مستقبل كامب ديفيد بعد الثورة المصرية:

استبعد يورام ميظال، رئيس مركز حاييم هرتسوغ لأبحاث الشرق الأوسط، أن يقوم النظام الجديد في مصر بإلغاء اتفاق السلام مع "إسرائيل"، ولكن بالمقابل ستوقف مصر عن لعب دور طوق النجاة للدولة العبرية في محاولاتها للخروج من العزلة الدولية المفروضة عليها بسبب سياساتها، وهو الأمر الذي كان يمنحه مبارك دائماً للدولة العبرية¹⁴¹.

مع بداية الثورة المصرية بدأت تصريحات الحكومة الإسرائيلية تختلف مع اختلاف مراحل الثورة، حيث قال شمعون بيريز إن رغبة "إسرائيل" الحقيقية هي الحفاظ على السلام مع كل من مصر والأردن، مؤكداً أن تل أبيب تضع لاتفاقية كامب ديفيد مع القاهرة أهمية استراتيجية وحيوية كبيرة¹⁴².

وجاءت تصريحات بنيامين نتنياهو بين التحذير والترحيب بنتائج الثورة المصرية؛ حيث شدد على أن هدف "إسرائيل" هو ضمان استمرار العلاقات بين "إسرائيل" ومصر، وقال إن "إسرائيل" تتابع التطورات في مصر والمنطقة، وإنه يبذل جهده للحفاظ على الاستقرار والأمن في المنطقة، وأضاف أنه من واجب "إسرائيل" إبداء المسؤولية وضبط النفس، وأن هذا ما جعله يطلب من الوزراء عدم إطلاق تصريحات بشأن التطورات في مصر، مشيراً إلى أنه يجري مشاورات في إطار الهيئات ذات الصلة¹⁴³.

وفي السياق نفسه، عبّر نتياهو في 2011/2/1، عن تأييده لمحتجين يطالبون بالديمقراطية في مصر، وذلك للمرة الأولى¹⁴⁴، لكنه عبر عن أمله في أن تقوم القيادة المصرية القادمة بالحفاظ على معاهدة السلام القائمة بين البلدين¹⁴⁵، وحث المجتمع



الدولي على ضمان التزام أي نظام جديد في مصر بمعاهدة السلام مع "إسرائيل"، وقال في بيان صدر عن مكتبه: إذا حلّ "نظام متشدد" محل الرئيس حسني مبارك "مثلما حدث في إيران وأماكن أخرى فيمكن أن تكون النتيجة لظمة للسلام والديمقراطية"¹⁴⁶.

ورفضت الحكومة الإسرائيلية التعليق على قرار الرئيس المصري حسني مبارك التنحي عن منصبه وتكليف المجلس الأعلى للقوات المسلحة المسؤولية عن إدارة البلاد¹⁴⁷، ولكن نتباهو ربح في 2011/2/12 ببيان صدر عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة في مصر يؤكد أن البلاد ستلتزم بالمعاهدات الدولية¹⁴⁸.

وعقب القرار الصادر عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة في مصر في أواخر أيار/ مايو 2011 بفتح معبر رفح بشكل دائم مع قطاع غزة، انتقدت الحكومة الإسرائيلية القرار، وقالت: إن "فتح معبر رفح بشكل دائم يأتي خلافاً للاتفاقات الموقعة بين إسرائيل ومصر"، وشددت على أن القرار أحادي الجانب، اتخذته السلطات المصرية، ويحملها المسؤولية عن ضمان الأمن، ومنع أي نشاط معاد لـ "إسرائيل"¹⁴⁹.

وفي 2011/8/28، أكد نتباهو، بعد وقوع عملية إيلات، التي قتل فيه ثمانية إسرائيليين، وأصيب خمسة وعشرون آخرون بجراح، في ثلاث هجمات متتالية استهدفت حافلتين وجيباً عسكرياً بالقرب من مدخل مدينة أم الرشراش "إيلات"، جنوب الأراضي الفلسطينية التي تحتلها "إسرائيل" منذ سنة 1948¹⁵⁰، أنه لا يوجد حاجة لتغيير معاهدة كامب ديفيد¹⁵¹.

وفي 2011/9/29، وجّه نتباهو تحذيراً شديداً للهجة لمصر بقوله: "إن وضع صحراء سيناء المصرية يشكل تهديداً مقلقاً للغاية لإسرائيل"، مشيراً إلى وجود قوى معادية للسلام بين مصر و"إسرائيل" تستغل الفراغ الأمني الموجود في المنطقة، وأعرّب عن أمله في أن "تفهم كل الجهات في مصر أهمية الحفاظ على السلام، وأعتقد أن هذه الرسالة وصلت بوضوح شديد إلى المصريين من قبل الولايات المتحدة"¹⁵².

وفي 2011/9/10، انتقد نتنياهو اقتحام المتظاهرين للسفارة الإسرائيلية رداً على مقتل جنود مصريين على الحدود مع الأراضي الفلسطينية التي تحتلها "إسرائيل" منذ سنة 1948، وأكد "التزام الدولتين بمعاهدة السلام الموقعة بينهما"¹⁵³.

وفي أول تعليق رسمي له على تقدم الإسلاميين في المرحلة الأولى من الانتخابات البرلمانية المصرية، قال نتنياهو في 2011/12/3: "نأمل أن تعترف أي حكومة قادمة في مصر بأهمية الحفاظ على معاهد السلام مع إسرائيل كما هي، وكأساس للأمن الإقليمي والاستقرار الاقتصادي"¹⁵⁴، وأعرب نتنياهو عن أمله في أن تُثمن أي حكومة تنتخب في مصر هذا السلام وأهميته بالنسبة للبلدين¹⁵⁵.

وفي تعليقه على المساعدات الأمريكية لمصر، أشار نتنياهو إلى أن هذه المساعدات جاءت وليدة اتفاقية السلام مع "إسرائيل"، ومن الممكن أن تتوقف إذا ما تمّ إلغاء الاتفاقية¹⁵⁶.

ولم تختلف تصريحات إيهود باراك عن تصريحات نتنياهو، حيث شدد في 2011/2/6 على أن السلام بين "إسرائيل" ومصر هو ذخر مهم لمصالح الطرفين، وأشار إلى أن الجيش المصري سيواصل لعب دور رئيسي في استقرار العلاقات بين البلدين، وأن "إسرائيل" تدرك الأهمية التي توليها القيادة الأمنية في مصر للحفاظ على الأمن والنظام في شبه جزيرة سيناء، وعلى معاهدة السلام مع "إسرائيل"¹⁵⁷.

وقال باراك، خلال مقابلة مع القناة التلفزيونية الثانية الإسرائيلية في 2011/8/22، إن مصر أكبر ذخر استراتيجي لبلاده، وإن عملية إيالات كانت محاولة لصب ما وصفه بكمين استراتيجي لـ "دولة إسرائيل"، بهدف تشويش العلاقات بينها وبين مصر¹⁵⁸.

من جهتها، أعلنت وزارة الخارجية الإسرائيلية، بمناسبة عقد مجلس الشعب المصري المنتخب جلسته الأولى، عن أمله في التزام مصر بمعاهدة السلام المبرمة بينهما، وجاء في بيان لها في 2012/1/26: "تُقدم إسرائيل تهانيتها للشعب المصري لجهوده من أجل تحقيق الحرية والديمقراطية والتنمية الاقتصادية"، مؤكدة بأنها "على ثقة بأن مصر



ستظل ملتزمة بأهمية السلام والاستقرار في منطقتنا¹⁵⁹. كما أكد ليرمان على أن "معاهدة السلام الإسرائيلية المصرية تشكل عنصراً هاماً في الحفاظ على الاستقرار في الشرق الأوسط"، مشدداً القول على أنه لا يمكن تعديل معاهدة السلام إلا بموافقة الجانبين، وأشار إلى أن الأمر الذي يبعث على التفاؤل هو أن القيادة الجديدة في مصر تتحدث عن احترام معاهدة السلام¹⁶⁰.

وشدد دان مريدور على أن الذي "بين إسرائيل ومصر مصلحة مشتركة تتمثل بمعاهدة السلام، وهناك رؤية موضوعية لدى الإخوان المسلمين في مصر تدرك مدى أهمية هذه المعاهدة لخدمة مصالحهم". وقال في 2011/12/6: "مثلما تدرك إسرائيل أهمية هذه المعاهدة في خدمة مصالحها، بغض النظر عن هوية الحكومة المصرية، فإن الإخوان المسلمين في مصر يدركون أهمية المعاهدة رغم الخلافات الحادة بينها وبيننا"¹⁶¹. كما أكد عاموس جلعاد، على أن العلاقات ممتازة مع مصر، وأنه توجد نتائج عملية لهذه العلاقات، تتمثل في تمسك السلطات في مصر باتفاقية السلام¹⁶².

ومع ذلك فقد أعلن جابي أشكنازي في 2011/2/15، أن "إسرائيل" لديها "خطة طوارئ حال قيام القاهرة بإلغاء معاهدة السلام"، مؤكداً على ضرورة "الإبقاء على مصر كحليف"، وأن "معاهدة السلام مع مصر فاترة، لكن لها أهمية استراتيجية لدولة إسرائيل، وأمل أن تظل كذلك، ولكننا مستعدون"، في إشارة إلى احتمال أن أي حكومة جديدة في مصر قد لا تعترف باتفاقية السلام مع "إسرائيل"¹⁶³.

وشدد رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي، بني جانتس في 2011/8/26، على أن السلام مع مصر ذو أهمية استراتيجية كبيرة بالنسبة لـ "إسرائيل"¹⁶⁴.

وفي هذا الإطار، استبعد السفير الإسرائيلي في مصر، يتسحاق ليفانوف، انهياراً سريعاً للعلاقات الثنائية بين تل أبيب والقاهرة عقب الانتخابات المصرية التي تشير نتائجها الأولية إلى تقدّم جماعة الإخوان المسلمين فيها، وشدد على أن القاهرة تعي أهمية الحفاظ على علاقاتها مع تل أبيب وبقاء اتفاقية السلام الموقعة بين البلدين¹⁶⁵.

وفي هذا السياق، اختلفت تصريحات الأحزاب السياسية في "إسرائيل" بين مطالب بالمحافظة على معاهدة السلام، وبين مطالب بقطع العلاقات، وبإعادة احتلال سيناء، ففي تصريحات لبنيامين بن إليعازر من حزب العمل أكد أن أي نظام قد يحكم مصر "سيحترم معاهدة السلام ويعتبرها تصبّ في مصلحة إسرائيل، إلا في حالة وصول نظام مدعوم من حركة الإخوان المسلمين"¹⁶⁶.

وقال شأؤول موفاز في 2011/1/31: إنه "يحظر على إسرائيل التدخل في الشؤون الداخلية المصرية"، وأن "على إسرائيل الحفاظ بكل قوتها على معاهدة السلام"¹⁶⁷. وقال موفاز في 2011/3/4: إن التقلبات في العالم تستوجب إبرام اتفاق مع الفلسطينيين وسورية، وقال: في الوضع الناشئ في المنطقة زادت أهمية اتفاقيات السلام مع الفلسطينيين والسوريين، ولكن هذا ما لا تفهمه حكومة نتניהو للأسف¹⁶⁸.

وبالمقابل، طالب حاييم بن باتسح Haim Ben Batzh، زعيم الحركة اليمينية الأصولية في "إسرائيل"، في 2011/6/7، بقطع العلاقات بين مصر و"إسرائيل"، وإعادة احتلال سيناء، مشيراً إلى أنه في حال إلغاء الاتفاقية سيتم وقف تهريب السلاح إلى قطاع غزة بواسطة نشر قوات إسرائيلية بالمنطقة، كما طالب بنشوب حرب فورية من أجل اليهود الذين قتلوا بسبب اتفاقية السلام مع مصر¹⁶⁹.

وعلى الصعيد نفسه، تحدث خبراء إسرائيليون عن مخاوفهم على معاهدة السلام، حيث رأى الخبير الاستراتيجي والمتخصص في دراسات الأمن القومي الإسرائيلي إيهود عيلام Ehud Eilam، في دراسة له، أن هناك مخاوف قائمة ترتبط بإلغاء اتفاق السلام بين مصر و"إسرائيل"، بل واحتمال اندلاع مواجهات عسكرية بينهما نتيجة لأسباب وعناصر متعلقة بالداخل المصري، ولأسباب أخرى متعلقة بالجانب الإقليمي¹⁷⁰. كما حذرت دراسة، صادرة عن معهد دراسات الأمن القومي في "إسرائيل"، أعدها الباحث شلومو بروم Shlomo Brom، من أن العلاقات مع مصر "باتت قابلة للانكسار خصوصاً في ظلّ الفوضى في سيناء، وازدياد قوة حركة حماس"¹⁷¹.



وأبدت أوساط إسرائيلية واسعة تخوفاً من تدهور العلاقات مع مصر، وتحول كامب ديفيد لاتفاقية هدنة فقط نتيجة "حرائق" محتملة في غزة ونتيجة ضغوط وانتقادات الشارع المصري. وهذا ما لفت النظر إليه المعلق في الشؤون الاستراتيجية في القناة الإسرائيلية الأولى آري شافيت Ari Shavit، الذي لا يتوقع مبادرة القاهرة لإلغاء معاهدة كامب ديفيد أو شن حرب، لكنه يخشى من تدهور في العلاقات الثنائية نتيجة تدهور الأوضاع في قطاع غزة، ودعا لتعديل الملحق العسكري في كامب ديفيد لاستمالة الرأي العام المصري، الذي يمارس ضغوطاً فعالة على المجلس الأعلى للقوات المسلحة والحكومة في مصر¹⁷².

وبالمقابل، رأى يورام ميغال، رئيس مركز حاييم هرتسوخ لأبحاث الشرق الأوسط، أن كامب ديفيد تقف أمام الامتحان الأصعب منذ توقيعها في سنة 1978، ورجح أن الالتزام بالاتفاقية سيصان بالمنظور القريب، وحتى بعد الانتخابات العامة، بدعوى أن الاتفاقية حيوية للجانبين¹⁷³.

2. الثورة المصرية والمخاوف الأمنية والعسكرية الإسرائيلية:

قال مصدر أمني إسرائيلي ليديعوت أحرونوت في 2011/1/29، إن حصول تغيير جوهري في النظام في مصر من الممكن أن يؤدي إلى انقلاب في نظرية الأمن الإسرائيلية، مشدداً على أن اتفاق السلام مع مصر يشكل ذخراً استراتيجياً مهماً لـ "إسرائيل"؛ بحيث أنه أتاح للجيش الإسرائيلي التركيز على جبهات أخرى، لافتاً إلى أن الجيش سيضطر إلى تخصيص موارد كبيرة جداً في حال حصل تغيير النظام في مصر¹⁷⁴.

وطغت على تصريحات كبار المسؤولين الإسرائيليين في حفلة تنصيب بني جانتس رئيساً جديداً لهيئة أركان الجيش الإسرائيلي خلفاً لجابي أشكنازي في 2011/2/14، تحديات أمنية جديدة، بسبب التطورات في مصر؛ حيث قال تنياهو: "إن السند الحقيقي الوحيد لقدرتنا على تعزيز وجودنا هنا، وعلى إقناع جيراننا ليكونوا معنا في السلام، هو جيش الدفاع، هو الضمانة الحقيقية لتأمين مستقبلنا"¹⁷⁵.

وأكد نتنياهو في 2011/12/28 على أن التبدلات الاستراتيجية التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، وخاصة التغييرات السياسية في مصر والعراق، تهدد "إسرائيل"، وأن حكومته ستتخذ قرارات تقضي بتخصيص ميزانيات أكبر للأمن والجيش، وذلك من أجل مواجهة التحديات الاستراتيجية الجديدة، ومتغيرات الخريطة السياسية المرتقبة في العالم العربي¹⁷⁶.

وفي 2012/1/8، أعلن نتنياهو أن "إسرائيل" ستعزز الإنفاق الدفاعي بنحو 6% هذا العام في مواجهة زيادة حالة عدم الاستقرار بالمنطقة، لأنه سيكون من الخطأ، بل وخطأ كبير، أن نقلص ميزانية الدفاع. وستنفق "إسرائيل" ثلاثة مليارات شيكل إضافية (حوالي 797 مليون دولار) على الدفاع في سنة 2012.

وذكرت هآرتس في 2012/3/5 أن لجنة المال في الكنيست اجتمعت من أجل مناقشة ميزانية وزارة الدفاع الإسرائيلية، وأوضحت أنّ معظم الميزانية المعدّة للدفاع ستكون لإنشاء قواعد عسكرية في النقب بقيمة 5.5 مليار شيكل (حوالي 1.466 مليار دولار)، و700 مليون شيكل (حوالي 186 مليون دولار) لإكمال السياج الفاصل مع مصر، و250 مليون شيكل (حوالي 66 مليون دولار) لإنشاء سجن جديد للمتسللين الأفارقة على الحدود المصرية¹⁷⁷. كما ذكرت يديعوت أحرونوت في 2011/8/22 أنه سيتم ردف ميزانية وزارة الدفاع بنحو مليار شيكل (حوالي 280 مليون دولار)، وفقاً لتوصيات لجنة بروديت Brodet Committee، التي أقرت زيادة ميزانية الوزارة سنوياً لمدة عشرة أعوام، إضافة إلى 620 مليون شيكل (حوالي 173 مليون دولار) يتم تحويلها إلى جهاز الأمن¹⁷⁸.

وفي 2011/12/21 قررت لجنة المال في الكنيست زيادة موازنة الجيش، بمبلغ قدره 780 مليون شيكل (حوالي 217 مليون دولار)، لتصل خلال سنة 2012 إلى 60.7 مليار شيكل (حوالي 16.96 مليار دولار)، بعدما كان من المقرر أن تبلغ 59.93 مليار شيكل (حوالي 16.74 مليار دولار)¹⁷⁹. وفي 2011/12/28، تمّ ردف



ميزانية وزارة الدفاع بـ 1.67 مليار شيكل (حوالي 466 مليون دولار)، في ثاني زيادة خلال أسبوع¹⁸⁰.

من جهته، شدد إيهود باراك على أن "خفض الإنفاق سيضع جيش الدفاع على خط أحمر في كل شيء يفعله، فيما يتعلق بالقدرات، والتدريب، والاستعدادات لمواجهة التحديات الماثلة أمامنا"¹⁸¹. وكان باراك قد لمح في 2011/3/7 إلى إمكانية أن تطلب "إسرائيل" من الولايات المتحدة زيادة المساعدات الأمنية التي تقدمها لها بـ 20 مليار دولار خلال السنوات المقبلة للتعامل من الأحداث المتلاحقة في العالم العربي¹⁸².

كما طلبت وزارة الدفاع زيادة في ميزانيتها المعتمدة لسنة 2011 بنحو خمسة مليارات شيكل (نحو 1.4 مليار دولار)¹⁸³. وتجب ملاحظة أن الميزانية العسكرية الإسرائيلية المقررة أصلاً لسنة 2011 كانت 53.5 مليار شيكل (نحو 14.95 مليار دولار)¹⁸⁴، بينما بلغت الميزانية العسكرية المقررة أصلاً لسنة 2012 نحو 60 مليار شيكل (نحو 15.9 مليار دولار)¹⁸⁵.

جدول رقم (3): الموازنة العسكرية الإسرائيلية 2005-2012¹⁸⁶

الموازنة حسب الأسعار الجارية (بالمليون دولار)	الموازنة (بالمليون شيكل)	السنة
10,192	45,739	2005
11,118	49,546	2006
11,977	49,202	2007
13,834	49,632	2008
12,440	48,921	2009
13,641	50,921	2010
14,953	53,502	2011
15,944	60,000	2012

وفي حزيران/يونيو 2012، تقدمت قيادة الجيش الإسرائيلي ووزارة الدفاع بطلب إلى رئيس الوزراء، بنيامين نتنياهو، لزيادة الميزانية العسكرية بمبلغ 15 مليار شيكل (نحو أربعة مليارات دولار)، أي ما يعادل 25% من الميزانية العسكرية، وذلك بدعوى ”سد الاحتياجات الطارئة الناجمة عن فوز ممثل الإخوان المسلمين محمد مرسي بالرئاسة المصرية، وتصريحاته حول إعادة النظر في اتفاقيات كامب ديفيد“¹⁸⁷.

وكان نتيناهو قد أعلن في 2012/3/27 أن عملية إقامة السياج الحدودي بين ”إسرائيل“ ومصر تجري على قدم وساق، مشيراً إلى أن عملية بناء السياج ستستكمل في تشرين الأول/أكتوبر 2012¹⁸⁸. وقال في 2012/4/5، معقّباً على عملية إطلاق صاروخ على إيلات: ”إننا نشاهد الآن أن سيناء قد تحوّلت إلى قاعدة للإرهاب، ونحن نعالج ذلك، ونقيم سياجاً أمنياً، ولكنه لا يوقف الصواريخ، وسنجد حلاً لذلك أيضاً، سنستهدف أولئك الذين يعتدون علينا، لا يمكن منح حصانة للإرهاب ويجب أن نكافحه، وفي نهاية المطاف، لا أحد يدافع عن اليهود إذا لم يدافع اليهود عن أنفسهم“¹⁸⁹.

كما أكد باراك على أن قوات الجيش الإسرائيلي ستواصل تأهبها واستنفارها على طول منطقة الحدود مع مصر، حتى تستقرّ الأوضاع الأمنية وتهدأ حالة الاضطراب التي تشهدها مصر¹⁹⁰.

وفي 2011/6/1 أعلن مدير عام وزارة الدفاع الإسرائيلية أودي سني Udi Shani أنه سيتمّ الانتهاء من بناء السياج على طول الحدود مع مصر، خلال سنة 2012، قبل عام من الموعد المحدد، وأشار إلى إن هذا التسارع في بناء السياج جاء بعد التعليمات التي أعطيت من قبل وزير الدفاع إيهود باراك في أعقاب التغييرات التي تشهدها مصر¹⁹¹.

ونشرت معاريف في 2011/12/25 تقريراً لمراسلها العسكري موشيه ديفيد Moshe David، أشار فيه إلى أن الحدود المصرية أصبحت تُشكّل خطراً كبيراً على الأمن الإسرائيلي، وبالتالي قررت القيادة المركزية بالجيش الإسرائيلي بناء حواجز



حرارية من الصلب والفولاذ لتشكيل سياجاً فولاذياً ضخماً على امتداد الحدود المصرية - الإسرائيلية تحت الأرض.

وأوضحت معاريف أن الحواجز الحرارية ستكون مضادة للرصاص والنار، وسيتم بناؤها على شكل قواعد صغيرة على الحدود مع مصر، وسيتم بناؤها جنباً إلى جنب مع السياج الفاصل الحدودي مع مصر، وأن الجيش الإسرائيلي قرر إحياء فكرة الجدران الفولاذية على طول الحدود لتكون بمثابة درع دفاعي للحدود الإسرائيلية تحت الأرض¹⁹².

وشهدت الحدود المصرية حالة من الاستنفار والتوتر على الجانبين، بعد مقتل ثمانية إسرائيليين في هجوم على حافلتين وجيب عسكري بالقرب من مدخل مدينة أم الرشراش (إيلات)، وتم نشر قوات إسرائيلية لتأمين الحدود، في أعقاب مقتل ستة جنود مصريين، وإصابة آخرين من قوات حرس الحدود المصرية، في قصف نفذته طائرة حربية إسرائيلية على المنطقة الحدودية، بعد الهجمات التي وقعت في إيلات¹⁹³.

وقال يهود باراك في 2011/8/20 إن "إسرائيل" تأسف لمقتل الجنود المصريين في سيناء، وأصدر تعليمات لجيشه بإجراء تحقيق مشترك مع مصر التي ردت بالموافقة¹⁹⁴، وسمح لمصر بإدخال آلاف الجنود المصريين إلى شبه جزيرة سيناء، على الرغم من أن اتفاقية كامب ديفيد لا تجيز ذلك، وأوضح أن "إسرائيل" ستسمح أيضاً للمصريين بإدخال المروحيات والمركبات العسكرية المصفحة، وزاد قائلاً إنه في بعض الأحيان يجب تليين المواقف الاستراتيجية لمصلحة الاحتياجات الأمنية¹⁹⁵، وفي 2011/10/12 قرر باراك الاعتذار لمصر¹⁹⁶.

وقدم شمعون بيريز، اعتذاراً لمصر حول سقوط ضحايا مصريين في سيناء، وأعرب عن تعازيه لأسر الضحايا والشعب المصري، مؤكداً عدم وجود أي تعمد من جانب "إسرائيل" للقيام بهذه العملية، وأن "إسرائيل" حريصة على العلاقات مع مصر¹⁹⁷.

وقالت تسيبي ليفني، خلال عيادتها جرحى أصيبوا بهجمات إيلات: إن "حدود مصر لم تعد حدود سلام بعد الآن"، مضيفة: "علينا أن نغير مفهومنا تجاهها (أي تجاه الحدود)، وهؤلاء (المسلحين) لم يكونوا متسللين يسعون إلى العمل، وإنما هم يريدون القضاء علينا"¹⁹⁸.

وأكد بني جانتس، في 2011/8/24، أن "الحدود مع مصر لم تعد حدود سلام، ويجب تغيير التعامل معها"¹⁹⁹. وفي 2011/8/30 ذكر الجيش الإسرائيلي أنه أرسل سفينتين حربيتين إلى منطقة الحدود البحرية مع مصر قبالة قطاع غزة، وذكرت يديعوت أحرونوت أن هذا الإجراء اتخذ بعد تلقي تحذيرات من أن مسلحين يخططون لهجوم على جنوب "إسرائيل". وقال متان فيلنائي Matan Vilnai، وزير الجبهة الداخلية الإسرائيلي، إن مسلحين من حركة الجهاد الإسلامي في قطاع غزة سيهاجمون جنوب "إسرائيل"، بعد هجوم إيلات²⁰⁰.

وفي 2011/11/5، أصدر الجيش الإسرائيلي أمراً بتغيير مسار الطائرات المدنية والحربية الإسرائيلية قرب الحدود المصرية²⁰¹، كما بدأت "إسرائيل" في 2011/11/19، نشر أجهزة استشعار بطول الحدود المصرية، لمراقبة الحدود، ورصد ما يحدث في سيناء على عمق ثلاثة كيلومترات داخل الأراضي المصرية²⁰².

وكشفت معاريف في 2011/12/20 أن بني جانتس اضطر إلى إجراء تعديل سريع في فهم "الحدود"، وتعريفها كـ "حدود" خطيرة، وذات إمكانية كامنة لأحداث معادية، مثل "حدود" لبنان وغزة. ومنذ تغيير الفهم في "الحدود" المصرية، تم دفع قوات عديدة إلى منطقة ما يسمى "خط مصر"، مثلما يتم على "حدود" لبنان أو غزة²⁰³.

كما أفادت تقارير صحفية إسرائيلية، اعتمدت على ما وصفتها بالمصادر الرفيعة في تل أبيب، أن الجيش الإسرائيلي باشر بدراسة لإعادة إحياء وحدات عسكرية كانت قد فُككت قبل سبع سنوات، استعداداً لمواجهة تهديد مستقبلي يمكن أن تمثله



مصر، في أعقاب ثورة 25 يناير، وعلى خلفية فوز الإخوان المسلمين في الانتخابات التشريعية²⁰⁴.

وأعرب جانتس عن قلقه إزاء الاضطرابات في العالم العربي، وقال إن ظاهرة الربيع العربي أصبحت زوبعة تعصف بالمنطقة ككل، وأن الوضع الإقليمي يُعيد "إسرائيل" إلى أوضاع سنة 1967²⁰⁵.

وفي نهاية كانون الثاني/يناير 2012، استخدمت "إسرائيل" لجمع المعلومات عند الحدود الإسرائيلية المصرية، سيارة جمع المعلومات الاستخبارية التي يُطلق عليها اسم غرانيت Granite، وهي سيارة تتميز بقدراتها العالية على جمع معلومات استخبارية سواء كانت رسداً ميدانياً، أو تصويراً، أو تسجيلاً جغرافياً دقيقاً، ويمكنها مقارنة التغيرات الجارية على المناطق الحدودية²⁰⁶.

كما باشر الجيش الإسرائيلي في بداية شباط/فبراير 2012، تنفيذ المرحلة الثانية من خطته العسكرية لمواجهة التغييرات في النظام المصري، التي تتألف من ثلاث مراحل؛ الأولى بناء جدار إلكتروني على طول الحدود مع مصر، والثانية تتألف من نشر نحو مئة نقطة مراقبة مزودة بقناصة، وعشر معسكرات للجيش وعشرات الدوريات العسكرية، وأما المرحلة الثالثة فتشمل شقّ طريق مديني جديد من شمال النقب إلى إيلات، يتعد عن الحدود المصرية بضعة كيلومترات إلى الشرق، بدلاً من الشارعين رقم 10 و12 الذين تحولوا إلى شارعين عسكريين يحظر على المدنيين السير فيهما. وباشر الجيش بنشر وحدة مشاة قتالية من الجيش النظامي، مزودة بمجنزرات خفيفة، على طول الحدود مع سيناء المصرية، بدلاً من وحدة جيش الاحتياط²⁰⁷.

وحذرت وزارة الخارجية الإسرائيلية، من مغبة القيام بأي عملية عسكرية للجيش الإسرائيلي في قطاع غزة، أو عمليات استفزازية على الحدود مع مصر، مؤكدة أن مصر سترد بشكل حازم وشديد على أي استفزازات إسرائيلية جديدة²⁰⁸، وذكرت هآرتس أن "إسرائيل" بعثت تهديداً للقيادة المصرية، بعد أيام من إلقاء صاروخ Grad على

إيلات في 2012/4/5، بأنها ستعمل بنفسها داخل أراضي سيناء إذا لم تقم السلطات المصرية بكبح جماح الجماعات المسلحة هناك²⁰⁹.

وفي 2012/5/5 كشفت معاريف أن الجيش الإسرائيلي شرع باستدعاء 22 كتيبة للمشاركة في مهام عسكرية تستمر لمدة 25 يوماً، وسيتم نشرهم على المناطق الحدودية الشمالية والجنوبية، حسب ما أعلن الجيش الإسرائيلي، وذلك لتردي الأوضاع الأمنية في سورية ومصر، ولتخوفات من أن يؤدي ذلك لمزيد من التدهور الأمني الذي سيؤثر على "إسرائيل"²¹⁰.

وكشفت معاريف أن المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، تخشى من أن تتحول شبه جزيرة سيناء إلى مرتع لـ "الإرهاب"، من قبل الجهاد العالمي وحرارة حماس، خصوصاً وأنه في أعقاب خلع الرئيس مبارك، ارتفعت بشكل كبير عمليات تهريب الأسلحة من سيناء إلى قطاع غزة، موضحة أن الأوضاع في شبه جزيرة سيناء سببت حالة من الذعر من تكرارها على بقية حدودها، وأكدت أن الجيش الإسرائيلي قام بتغيير طبيعة مهامه على طول الحدود المصرية الإسرائيلية بنسبة 180 درجة، وأن الجهة الجنوبية أصبحت في صلب الاهتمام بعد سقوط مبارك، وهذا ما دفع الحكومة الإسرائيلية إلى الإسراع في بناء الجدار على طول الحدود المصرية الإسرائيلية²¹¹.

وفي حزيران/ يونيو 2012 قرر الجيش الإسرائيلي نشر أنظمة رادار على طول الحدود المصرية، لتكشف وتحذر من أي قذائف صاروخية، وأن قرار نشر الأنظمة يأتي وسط تزايد المخاوف من أن جماعات مسلحة في شبه جزيرة سيناء المصرية قد تشن هجمات صاروخية ضد "إسرائيل"²¹².

3. تداعيات الثورة المصرية على الاقتصاد الإسرائيلي:

حذّر الخبراء الاقتصاديون الإسرائيليون من التداعيات المباشرة وغير المباشرة للثورة المصرية على الاقتصاد الإسرائيلي، نظراً للتغيرات التي طرأت وقد تظراً مستقبلاً على



طبيعة العلاقات المتشابكة بين البلدين، إضافة إلى بعض الخسائر الآتية التي ستصيب الاقتصاد الإسرائيلي.

• التبادل التجاري: أكد الموقع الاقتصادي الإسرائيلي بورت تو بورت port2port أن الثورة المصرية، وتدهور الوضع الأمني، وعدم سيطرة السلطات المصرية على شبه جزيرة سيناء، أدت إلى انخفاض حركة المسافرين والبضائع في المعابر الحدودية مع مصر في سنة 2011، وتراجع حجم الصادرات والواردات، وأعداد السياح الأجانب والإسرائيليين المنتقلين عبر المعابر الحدودية مع مصر²¹³.

فقد سجل معدل التجارة بين مصر و"إسرائيل" خلال سنة 2011 انخفاضاً بنحو 23% عن سنة 2010، حيث بلغ حجم التجارة بين الدولتين 388.1 مليون دولار. فقد زادت الصادرات الإسرائيلية إلى مصر في سنة 2011 بنسبة 42% بالمقارنة مع سنة 2010، حيث وصلت إلى 209.6 ملايين دولار، فيما انخفضت الواردات الإسرائيلية من مصر بنحو 50% لتصل إلى 178.5 مليون دولار، وذلك وبحسب تقرير لدائرة الإحصاء المركزية في "إسرائيل" (CBS) The Central Bureau of Statistics²¹⁴.

جدول رقم (4): الصادرات والواردات الإسرائيلية مع مصر 2008-2011 (بالمليون دولار)²¹⁵

الواردات الإسرائيلية من مصر				الصادرات الإسرائيلية إلى مصر			
2011	2010	2009	2008	2011	2010	2009	2008
178.5	355.1	270.9	132.4	209.6	148	134.5	139

وكشف تقرير لدائرة الإحصاء المركزية في "إسرائيل" أن التصدير لمصر ارتفع أيضاً بشكل ملحوظ خلال الربع الأول من سنة 2012، في حين أن الواردات من مصر سجلت انخفاضاً، وذكر التقرير أن الصادرات لمصر ارتفعت أربعة أضعاف خلال الربع الأول من 2012، والتي قدرت بـ 93.6 مليون دولار مقابل 22.9 مليون دولار في الربع الأول من 2011. وذكر التقرير أن استيراد البضائع المصرية قد انخفض بنحو 72% خلال الربع الأول من 2012، والتي قدرت بـ 19 مليون دولار مقابل 69.5 مليون دولار في الربع الأول من 2011²¹⁶.

وكان معهد التصدير الإسرائيلي في شباط/ فبراير 2011 قد قدر التزامات المستوردين المصريين تجاه شركات التصدير الإسرائيلية بحوالي 50 مليون دولار، وذكر أن الشركة الإسرائيلية للتأمين كشفت أن 30 مليون دولار منها هذا الإجمالي غير مؤمن عليهم ضدّ مخاطر التجارة الخارجية، مع العلم أن شركات التأمين الإسرائيلية أعلنت في شباط/ فبراير 2011 تجميد إصدار وثائق تأمين ضدّ أخطار التجارة الخارجية للمصدرين الإسرائيليين إلى مصر، على خلفية الثورة المصرية، وذلك بحسب ما ذكرته جريدة معاريف²¹⁷.

ونتيجة للقلق الإسرائيلي على مستقبل العلاقة مع مصر بعد ثورة 25 يناير، والخوف من إغلاق قناة السويس أمام الحركة البحرية الإسرائيلية، بحثت الحكومة الإسرائيلية في 2012/1/29 خطة لبناء خطّ للسكك الحديدية يربط ما بين ساحل البحر الأبيض المتوسط وساحل البحر الأحمر، ويوفر طريقاً جديداً للتجارة بين آسيا وأوروبا، يمكن أن ينافس قناة السويس.

وقال نتنياهو، إن إنشاء خط للركاب يمرّ عبر الصحراء، سيكون الأول الذي يصل بين إيلات على البحر الأحمر وتل أبيب، التي تبلغ المسافة بينهما 350 كم، عبر رحلة بالقطار تستمر ساعتين، وتابع: ”إضافة إلى ذلك، سيتم إنشاء خط لنقل البضائع بين آسيا وأوروبا“، مشيراً إلى أن الخطّ سيصبح ”مفتوح طرق بين القارات“. ويقول مسؤولون إسرائيليون إن خطّ سكك الحديد الذي أطلق عليه اسم ”ميد-ريد“ في إشارة إلى البحر المتوسط والبحر الأحمر، سيستخدم كذلك لتصدير الغاز في المستقبل إلى الهند، وربما الصين، من حقول الغاز التي يجري حالياً تطويرها في مياه البحر الأبيض المتوسط²¹⁸.

أما على صعيد حركة المسافرين والبضائع في المعابر الحدودية مع مصر، فقد أشار موقع بورت تو بورت إلى أنها شهدت انخفاضاً في سنة 2011، وذكر الموقع أن معبر نيتسانا Nitzana، المخصص لانتقال البضائع، سجل انخفاضاً بنسبة 28.4% في



حجم الشحنات في سنة 2011، والتي وصلت إلى 8,069 طناً مقابل 11,264 طناً في سنة 2010، مشيراً إلى الانخفاض التدريجي في الاستيراد من مصر، والذي وصل إلى 6,240 طناً مقابل 9,042 طناً في سنة 2010. كما طرأ انخفاض بنسبة 17.7% على حجم الصادرات الإسرائيلية عبر "نيتسانا" في 2011، حيث وصل حجم الصادرات إلى 1,829 طناً مقابل 2,222 طناً في 2010²¹⁹.

وأشار الموقع إلى انتقال 969,636 مسافراً في سنة 2011 عبر معبر طابا، المخصص لانتقال المسافرين والسيارات، بانخفاض نسبته 34.5% عن سنة 2010، التي شهدت انتقال 1,480,931 مسافراً، فيما طرأ انخفاض على عدد السياح الأجانب الذين انتقلوا عبر معبر طابا في سنة 2011 ليصل إلى 610,472 مقابل 1,036,352 في سنة 2010. وأكد الموقع انخفاض عدد الإسرائيليين الذين انتقلوا لمصر عبر معبر طابا في سنة 2011 ليصل إلى 359,166 مقابل 444,571 في سنة 2010، وعلى الرغم من ذلك، أشار الموقع إلى زيادة نسبتها 25.2% في عدد السيارات التي اجتازت الحدود عبر معبر طابا في سنة 2011 لتصل إلى 18,971 مقابل 15,010 سيارة في سنة 2010²²⁰.

• **اتفاقية تصدير الغاز:** كانت اتفاقية تصدير الغاز المصري إلى "إسرائيل" واحدة من أكثر الملفات التي أثرت بالاقتصاد الإسرائيلي جراء الثورة المصرية، وقد كشف السفير الإسرائيلي السابق في مصر يتسحاق ليفانوف النقاب عن أن "إسرائيل تدفع لمصر سنوياً مليار دولار لقاء الغاز المصري"²²¹. كما شهد خط الغاز الطبيعي بمنطقة العريش المصرية، الذي يمرّ عبره تصدير الغاز إلى "إسرائيل" والأردن، في 2012/4/8 التفجير رقم 14 منذ ثورة 25 يناير²²².

وكشفت ידיעות أحرونوت أن الخسائر اليومية لـ "إسرائيل" جراء توقف الغاز المصري وصلت إلى نحو ستة ملايين شيكل (حوالي 1.6 مليون دولار)، مشيرة إلى أن الغاز المصري توقف عن "إسرائيل" لمدة 39 يوماً حتى تاريخ 2012/3/17، أي أنّ قيمة الخسائر الإجمالية بلغت 234 مليون شيكل (حوالي 62.4 مليون دولار). ونقلت عن

مدير وزارة البنية التحتية الإسرائيلي، شاؤول تسيمح Shaul Tzemach، تأكيده أن مصدر الارتفاع في حجم الخسائر سببه استخدام الفحم والسولار والمازوت كبديل عن الغاز المصري²²³.

فيما ذكرت وزارة الطاقة والمياه الكهربية الإسرائيلية أن سنة 2011 شهدت أكبر انخفاض في ضخّ الغاز المصري إلى ”إسرائيل“، حيث وصلت نسبة التراجع إلى 67% مقارنة بسنة 2010، منوهة إلى أن ضخّ الغاز قد استمرّ لمدة 137 يوماً فقط خلال سنة 2011²²⁴.

وأعلنت شركة الكهرباء الإسرائيلية، عن تسجيل خسارة بمقدار 785 مليون شيكل (حوالي 219 مليون دولار) خلال سنة 2011، مقابل تسجيل أرباح بقيمة مليوني شيكل (حوالي 559 ألف دولار) خلال السنة نفسها. وذكر موقع القناة السابعة الإسرائيلية أن شركة الكهرباء تواجه تحديات عديدة، منها ارتفاع سعر الوقود، بالإضافة إلى النقص الحادّ في الغاز الطبيعي الذي تستورده ”إسرائيل“ من مصر²²⁵.

وأطلقت وزارة البنى التحتية في ”إسرائيل“ حملة دعائية في شباط/ فبراير 2012 دعت فيها الإسرائيليين إلى التوفير في استهلاك الكهرباء حيال النقص المتواصل في الغاز الطبيعي، وحذرتهم من احتمال حصول تكرار انقطاع للتيار الكهربائي خلال صيف 2012، وقال وزير البنى التحتية عوزي لنداو Uze Landaw: إن ”إسرائيل تقف على عتبة خطر جدي من انقطاعات في التيار الكهربائي الصيف المقبل [في 2012]... وقد تمرّ أيام لن يزيد فيها احتياطي [الغاز] عن 2-3%“²²⁶.

وذكر كلّ من رئيس قسم الاقتصاد في جامعة الأزهر بقطاع غزة سمير أبو مدللة وكذلك المحاضر فيها معين رجب، أن ”إسرائيل“ تستورد نحو 43% من حاجتها للغاز الطبيعي من مصر، وتنتج 40% من الطاقة الكهربية من الغاز المصري المستورد، وتوقع أن ترفع ”إسرائيل“ أسعار الكهرباء بنسبة 6.6%، وأن ترتفع النسبة خلال السنوات القادمة²²⁷.



وكشفت ידיעות أحرونوت أنّ تكلفة خسائر توقف إمدادات الغاز الطبيعي المصري إلى "إسرائيل" وصلت لـ 15 مليار شيكل (حوالي أربعة مليارات دولار) لشراء أنواع بديلة من الوقود، وقالت إن المدير العام لوزارة المالية الإسرائيلية دورون كوهين Doron Cohen، أعلن تلك التقديرات أمام معهد الطاقة والبيئة الإسرائيلي في 2012/3/15، مضيفاً أن قيمة الأضرار البيئية الناجمة عن استخدام بدائل أكثر تلويثاً للهواء من الغاز قدرت بنحو ثلاثة مليارات شيكل (حوالي 797 مليون دولار)²²⁸.

وفي 2012/4/22 كشف مسؤولون إسرائيليون أن مصر قررت إلغاء اتفاقية الغاز مع "إسرائيل" من جانب واحد، وذلك في الوقت الذي أكد فيه رئيس الشركة القابضة للغازات والمواد الطبيعية (إيجاس) محمد شعيب أن الهيئة المصرية العامة للبترول، والشركة المصرية القابضة للغازات، وشركة البحر المتوسط للغاز قامت بإنهاء التعاقد مع الشركة الإسرائيلية بسبب إخفاق الطرف الآخر في الوفاء بالتزاماته في التعاقد، وقال شعيب إن هذا العقد هو عقد تجاري بحت، وإن إنهاء التعاقد ليست له أي علاقة بأي شيء آخر، وليست له أبعاد سياسية أخرى.

وقال مصدر مسؤول بقطاع البترول المصري إن شركة شرق المتوسط، التي تقوم بتصدير الغاز لـ "إسرائيل"، أخفقت في سداد مستحقات هيئة البترول وشركة إيجاس، التي تقدر بنحو مئة مليون دولار، وإن قرار إنهاء التعاقد جاء لعدم سداد الشركة هذه المبالغ²²⁹.

وأكدت الخارجية الإسرائيلية نبأ إلغاء اتفاق الغاز، وذكرت القناة الثانية بالتلفزيون الإسرائيلي أن إلغاء اتفاق الغاز يُعدّ ضربة لمعاهدة السلام، وقالت إن الشركة الإسرائيلية تدرس اللجوء إلى القضاء، أو إلى المستوى السياسي، للتعامل مع القضية²³⁰.

ومن جهته، قال نتنياهو: إن "قرار مصر وقف اتفاق تزويد إسرائيل بالغاز الطبيعي نزاع تجاري محض، ليس مرتبطاً بأيّة خلافات سياسية بين الشركة الإسرائيلية ونظيرتها المصرية". وأشار إلى أن لـ "إسرائيل" مخزوناً هائلاً من الغاز سيمنحها استقلالاً في الطاقة

”ليس عن مصر فحسب إنما عن أي مصدر آخر، بل سيجعل منها واحدة من أهم أكبر مُصدري الغاز الطبيعي في العالم، وعليه فنحن في مأمن في هذه المسألة“²³¹.

ورأى وزير الخارجية الإسرائيلية أفيجدور ليبرمان أن إلغاء مصر للاتفاق مؤثر سلبي للعلاقات بين الجانبين، وقال: ”إن إقدام مصر على إلغاء اتفاق الغاز مع إسرائيل بطريقة أحادية الجانب، هو مؤثر لا يبشر بالخير“، مشيراً إلى أن هذا الاتفاق هو ”اتفاق تجاري هام يشكل دليلاً على العلاقات المستقرة بين الجانبين“²³²، وقال إن الوضع في مصر أشد إقلاقاً لـ”إسرائيل“ من المسألة الإيرانية²³³.

أما رئيس حزب كادبما شاول موفاز فرأى أن ”هذا درك لم يسبق له مثيل في العلاقات بين الدولتين، والأمر يتعلق بانتهاك فظ لمعاهدة السلام، وهذه الخطوة أحادية الجانب تستلزم رداً أمريكياً فورياً، بوصفها الضامن لوجود اتفاق كامب ديفيد“²³⁴.

وقال عضو الكنيست ميخائيل بن آري: ”لقد آن الأوان لخرق اتفاقية السلام مع مصر بشكل أحادي الجانب وإعادة السفير الإسرائيلي من القاهرة لإسرائيل“، وأضاف قائلاً: ”بعد أن قررت مصر إلغاء اتفاقية بيع الغاز لإسرائيل، على الجيش إعادة احتلال سيناء والتعامل مع مصر كحركة إرهابية، وليس دولة ذات سيادة سياسية“²³⁵.

وأبدى وزير المالية الإسرائيلي يوفال شتاينتس Yuval Steinitz ”قلقه العميق“ بشأن هذا التعليق، وقال إنه أعطى ”سابقة خطيرة تلقي بظلال على اتفاقيات السلام، والمناخ السلمي بين مصر وإسرائيل“²³⁶. وقال دورون كوهين: ”إن وقف تصدير الغاز المصري خطأ له ثمن كبير“، ونقل الموقع الاقتصادي لجريدة هآرتس، في 2012/4/25، عن كوهين توقعه رفع أسعار الكهرباء بنسبة 25%، وقال: ”شركة الكهرباء ستجند ستة مليارات شيكل (حوالي 1.6 مليار دولار)، وسيزيد ذلك من ديونها لأكثر من سبعين مليار شيكل (حوالي 18.6 مليار دولار)“²³⁷. وقال وزير الطاقة الإسرائيلي عوزي لنداو: ”إنه إعلان مؤسف لكنها ليست مفاجأة على الإطلاق، إنه يجسد واقعاً ظل قائماً لأكثر من عام“²³⁸.



• **السياحة:** حذر ستس مسزنيكوف Stas Misezhnikov، وزير السياحة الإسرائيلي، من تأثير ما تشهده مصر، وعدد من الدول العربية، من ثورات شعبية على اقتصاد السياحة في "إسرائيل"، وقال، في مقابلة خاصة مع جريدة جلوبز Globes الإخبارية الإسرائيلية في 2011/2/26، إن السياحة توقفت في "إسرائيل"، معرباً عن أمله في أن تكون هذه الظاهرة ظاهرة مؤقتة حتى تستقر الأوضاع، مشيراً إلى أن شهر شباط/ فبراير 2011 كان من أكثر الشهور خفوتاً فيما يتعلق بالسياحة الإسرائيلية²³⁹.

ومن جهة أخرى، ذكرت جريدة ذا ماركر The Marker الإسرائيلية الاقتصادية، أن الوزير مسزنيكوف قرر استثمار 30 مليون شيكل (حوالي ثمانية ملايين دولار) لتنمية السياحة في مدينة إيلات، لمواجهة تنامي السياحة في المنتجعات المصرية المقابلة لإيلات، ولجذب السائحين الأجانب إلى إيلات بدلاً من مصر. وأشارت الجريدة إلى أن وزارة السياحة الإسرائيلية تهدف إلى تسريع استثماراتها السياحية²⁴⁰.

رابعاً: تداعيات الثورة المصرية على السياسة الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية

لم تكد الثورة المصرية تطيح بالرئيس حسني مبارك، حتى بدأت الارتدادات تظهر في المواقف الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية، وبالأخص عملية التسوية السلمية، ومستقبل الدولة الفلسطينية، وحصار قطاع غزة، فقد أكد بنيامين نتنياهو في 23/2/2011 أن "إسرائيل" تمرّ "بمرحلة غير مستقرة قد تستمر سنوات عدة"، محذراً من تداعيات سقوط أنظمة عربية محيطة بـ "إسرائيل"، وقال:

قد يكون نقاش حول وجود شريك (للسلام) حالياً، لكن هناك عدم يقين بشأن وجود شريك غداً... أفضل خبراء الاستخبارات ووكالات الاستخبارات لدول عديدة لم يتوقعوا ما حدث، وغير قادرين على القول لنا كيف سينتهي هذا الضجيج. لا نعرف ماذا سيحدث من الجهة الغربية لنا ولا الشرقية، وليس هناك من يؤكد لنا أن الدولة الفلسطينية المتبلورة ستصمد؟... ما الاستنتاج من كل ما حدث؟ السلام الفعلي على أرض الواقع (دي فاكتمو) الذي كان مع إيران، تبخر خلال لحظة، فيما أن علاقات رسمية عميقة مع تركيا شملت مناورات مشتركة، و400 ألف سائح، ذابت في ليلة، عندما هاجم رئيس الوزراء التركي الرئيس بيريز في دافوس، اليوم نرغب بضممان اتفاقيات السلام مع مصر ومع الأردن²⁴¹.

وعلى الرغم من تشكيك نتياهو من وجود شريك للسلام في الجانب الفلسطيني، أيد وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك، استئناف المفاوضات مع الفلسطينيين، وأشار، في مقابلة مع معاريف، إلى أن إقامة دولة فلسطينية ضمن حدود متفق عليها هي قبل كل شيء مصلحة إسرائيلية، ورأى أن التّحدي الذي تواجهه "إسرائيل"، هو بذل أقصى مجهود من أجل التوصل إلى تسوية سلمية، وإذا ما تبين أن رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية محمود عباس ليس شريكاً، يجب أن تعمل "إسرائيل" على إقناع الدول الأوروبية واللجنة الرباعية الدولية، بأن "إسرائيل" كانت جديّة، والطرف الثاني



هو الذي يتحمل المسؤولية. وقال: إن هذه هي الطريق لمنع الانزلاق في منحدر خسارة التأييد العالمي لـ"إسرائيل" وتصدع الوحدة الداخلية... وأن توقف المفاوضات يؤدي بـ"إسرائيل" نحو عزلة عالمية، ويؤكد أن إقامة دولة فلسطينية بواسطة المفاوضات ليس تهديداً لـ"إسرائيل"، بل هو المطلوب من أجل الحفاظ على مستقبل "إسرائيل". وقال باراك:

كيفما تجول بعينيك، مصر، تركيا، الأردن، فإنه من ناحية الأمل في التوصل إلى تسوية مع العالم العربي، ترى أن الموضوع الفلسطيني هو الأساس، فقد تحول إلى مغناطيس لكافة القوى المحيطة ومحاوله نزع الشرعية عن إسرائيل، وكل من يعتقد أن إمكانية ضم الكتل الاستيطانية، أو كل الضفة الغربية، لإسرائيل يعيش في الخيال، ولا يرى الخيارات التي يحضرها لنا المستقبل²⁴².

ولم تذهب زعيمة المعارضة في الكنيست تسيبي ليفني بعيداً من موقف باراك؛ حيث قالت في 2011/12/1: "إن أمن إسرائيل وقدرتها على الدفاع عن نفسها، يلزمان الحكومة الإسرائيلية بخوض مفاوضات جادة مع السلطة الفلسطينية لكسب تأييد دول العالم، بدلاً من جرّ إسرائيل إلى العزلة الدولية". وشددت على أن "هناك إمكانية لتجدد المفاوضات مع السلطة الفلسطينية، ويجب تجديدها قبل أن يقع تدهور في الأوضاع". وأضافت: "نحن في الدقيقة التسعين، والفلسطينيون يتجهون إلى الانتخابات التي لا يمكن معرفة كيف ستنتهي، وأعتقد أن هناك استعداداً للعودة إلى المفاوضات، ويجب استغلال هذه الفرصة وعدم تفويتها"، وقالت إنه مع زيادة قوة "الجهات المتطرفة" في المنطقة، يجب العودة إلى المفاوضات "لإعادة الأمل إلى جمهور الإسرائيليين والمعتدلين في المنطقة، بدلاً من التطلع إلى الموجة الإسلامية"²⁴³.

وجاء في تقرير أعدّه مركز الدراسات السياسية في وزارة الخارجية الإسرائيلية، وعُرض على المجلس الوزاري المصغر، ونشرته هآرتس في 2012/2/26: إن استمرار الجمود في ما يسمى بعملية السلام وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط من الممكن أن

يدفع قيادة السلطة الفلسطينية إلى تصعيد العنف ضدّ "إسرائيل"، وإن القيام بعملية عسكرية في قطاع غزة سوف يؤدي إلى ردود حادّة جداً من مصر، وبحسب تقديرات هذا التقرير فإن سيناريو اندلاع انتفاضة ثالثة قائم في سنة 2012، سواء جاء بقرار من القيادة، أو في إطار تفجر شعبي متأثر بالثورات العربية في الأقطار المجاورة²⁴⁴.

وأكد تقرير صادر عن مركز أبحاث الأمن القومي في جامعة تل أبيب أنه في الفترة الأخيرة تقف "إسرائيل" أمام مرحلة سيتعين عليها فيها الحسم واتخاذ القرار في قضايا سياسية وأمنية جوهرية، وسيكون لهذه القرارات الحاسمة تأثير مباشر على الداخل السياسي.

وتابع التقرير: إن الحكومة الإسرائيلية الائتلافية امتنعت عن بلورة سياسة محددة ذات أهداف واضحة تتصل بواقع "إسرائيل"، والمخاطر التي تحيط بها، وبدلاً من ذلك اختارت تأجيل القرارات، أو امتصاص الضغط الدولي الفوري عبر خطوات مرحلية، وأوضح معدو التقرير أنه في داخل الحكومة الإسرائيلية تتباين الآراء بشأن التعامل مع المفاوضات، تمهيداً لحل وسط سياسي، وإقليمي، في الساحتين اللتين تمثلان المدخل لتحسين المكانة الإقليمية لـ "إسرائيل"، فأصحاب وجهة النظر الراضية للسعي العملي لحل وسط، برأي معدّي التقرير، غير مستعدين لدفع التكلفة التي تكمن في دفع الاتفاقات وبلورتها، وخاصة فيما يتعلق بالبعد الإقليمي. وينطلق هؤلاء المعارضون في موقفهم من أسباب عدّة جزء منها أيديولوجي في أساسه، وأخرى تتمثل بفقدان الثقة باتجاهات الطرف الآخر وقدراته على تأدية دوره في الاتفاقات، إذا ما تحققت²⁴⁵.

ويرتكز هذا الموقف على تقدير مفاده أنه إذا لم تسع "إسرائيل" إلى دفع الاتفاقات في ساحتي النزاع (الفلسطيني والسوري)، فستدفع ثمناً كبيراً، على المدى القصير سيكون ثمناً سياسياً، سواء على صعيد تدهور العلاقات مع لاعبين دوليين أساسيين، أو فيما يتعلق بمحاولات نزع الشرعية عن "إسرائيل"، إضافة إلى أخطار أمنية جسيمة. لكن تحدياً آخر يفرض على "إسرائيل" مواجهته، هو أن يهدد إمكان انهيار المسار



السياسي مكانة السلطة الفلسطينية، وبقاءها بصيغتها الحالية، مما سيؤدي إلى وضع تذهب فيه إنجازات بناء القوى الأمنية الجديدة للسلطة الفلسطينية بمساعدة الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والأردن أدرج الرياح²⁴⁶.

وتجاه العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، قال التقرير: يرى الجنرالات أن إدارة الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، منحت أولوية للسعي إلى الاتفاقات بين "إسرائيل" والفلسطينيين، انطلافاً من فرضية أن تسوية النزاع، وعلى الأقل، رسم مسار واضح له وملزم لتنفيذ فكرة الدولتين، سيسهل دفع جدول الأعمال الأمريكي في الشرق الأوسط المتعدد، لتجنيد دول عربية للجهة ضد إيران، تثبيت الوضع الأمني والمؤسسة السياسية في العراق وكبح نفوذ الحركات الإسلامية في أفغانستان والعراق، ووفقاً لذلك بلورت الإدارة الأمريكية سياسة متداخلة من الضغط على "إسرائيل" لدفع المفاوضات مع الفلسطينيين²⁴⁷.

يشار إلى أن كبار العسكريين والجنرالات في المركز تطرقوا في التقرير إلى البيئة الاستراتيجية المحيطة بـ"إسرائيل"، وإلى التحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية، ويرصد التقرير وجود دلالات شديدة للعزلة المتزايدة لـ"إسرائيل" في الحلقة الإقليمية، والحلقة الدولية، ولا سيما أن هذه العزلة ستجعل من الصعب على "إسرائيل" أن تصدى وحدها، من دون تعاون وتنسيق دولي، للتحديات التي تواجهها²⁴⁸.

لعلّ أبرز انعكاسات الثورة المصرية على السياسة الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية، هو إبرام اتفاق إطلاق سراح الجندي الإسرائيلي الأسير لدى المقاومة الفلسطينية جلعاد شاليت Gilad Shalit مقابل الإفراج عن 1,027 أسيراً فلسطينياً. إذ يظهر أن السياسة المصرية في ظل الثورة نشطت بشكل فاعل وإيجابي لتحقيق النتيجة، ففي 2011/10/11. وبعد نحو خمس سنوات من جولات المفاوضات غير المباشرة التي انتهت بالفشل، أعلن رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل أن حركته أبرمت مع "إسرائيل"، من خلال المفاوضات غير مباشرة بواسطة مصرية،

صفقة أطلق عليها اسم "وفاء الأحرار"، تقضي بمبادلة 1,027 أسيراً فلسطينياً مقابل شاليط على مرحلتين²⁴⁹، الأولى تمت بعد أسبوع من إعلان الصفقة، وتمّ فيها إطلاق 450 أسيراً²⁵⁰، والثانية تمت بعد شهرين من تنفيذ المرحلة الأولى، حيث تمّ في 2011/12/18 الإفراج عن 550 أسيراً²⁵¹. كما أعلن مشعل عن أن الصفقة تشمل "معقلين من الضفة الغربية، وقطاع غزة، والقدس، وأراضي 1948، والجولان، والشتات"²⁵².

على صعيد الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، يبدو أن الإدارة الإسرائيلية استغلت ما شهدته المنطقة العربية ومصر، من ثورات واضطرابات، من أجل زيادة وتيرة الاستيطان وخاصة في القدس، فقد أكد تقرير لمركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة (بتسيلم) The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories (B'Tselem)، نشر في آذار/ مارس 2012، أن 39% من عمليات البدء بتنفيذ مشاريع بناء حكومية في سنة 2011 كانت خارج الخط الأخضر، وتركزت غالبيتها في القدس المحتلة، والباقي في المستعمرات المقامة على أراضي الضفة الغربية. كما أشار التقرير إلى أن "إسرائيل" ضاعفت جهودها في سنة 2011 للمصادقة على توسيع أحياء استيطانية قائمة شرقي القدس، وإقامة حي جديد²⁵³.

وأكد الناشط الحقوقي المحامي أحمد الرويضي أن "سلطات الاحتلال صعّدت في الآونة الأخيرة وبشكل غير مسبوق من مخططاتها الاستيطانية في مدينة القدس المحتلة، بغرض تهويدها، مستغلة ما تشهده المنطقة من اضطرابات وانشغال وسائل الإعلام بها"²⁵⁴.

ورد أعلى مبادرة مصر فتح معبر رفح بشكل أحادي في 2011/5/28²⁵⁵، دعا وزير المواصلات الإسرائيلي يسرائيل كاتس في تصريحات نقلها عنه موقع والا Walla الإخباري إلى وقف "إسرائيل" تزويد قطاع غزة بالكهرباء والماء والمواد الغذائية،



وتحميل مصر المسؤولية بشكل كامل عن قطاع غزة، ووصف هذا التطور بـ”السيئ“، وأضاف: ”علينا أن ننتهز تلك الفرصة، وأن ننهي صلتنا بقطاع غزة بشكل كامل، وليقم المصريون بالسماح بإدخال البضائع من مصر إلى القطاع“.

وقال عضو الكنيست إسحاق هرتسوغ Isaac Herzog إن ”فتح معبر رفح من شأنه أن يزيد من حجم عمليات تهريب السلاح إلى غزة“، مشيراً في الوقت نفسه، إلى أن المشكلة الأكبر التي ما زالت قائمة هي الأنفاق، وقال إن ”فتح المعبر يثبت وجود فشل ذريع في السياسة الإسرائيلية في كل ما يتعلق بقطاع غزة“²⁵⁶.

وعدّ دان مريدور، فتح معبر رفح الحدودي بين مصر وقطاع غزة دليلاً على أن حكومته ”لا تفرض أي حصار أو احتلال على غزة“، وقال، في تصريحات إذاعية أدلى بها في 2011/5/30 إن ”فتح المعبر يؤكد أن قطاع غزة لا يخضع لحصار ولا لاحتلال إسرائيلي، كما أن كل من يزور القطاع يدرك بأنه لا نقص في المنتجات وأن الادعاء السائد بأن إسرائيل تقوم بتجويع سكانه لا يمت إلى الواقع بصله“، ونوّه إلى أنه بناء على قرار السلطات المصرية تمديد ساعات العمل في معبر رفح فإنه ”لا حاجة لتنظيم رحلات ما يوصف بقوافل إغاثية إنسانية“²⁵⁷.

وفي 2012/3/9 قام الجيش الإسرائيلي بشنّ ضربات عسكرية على قطاع غزة استمرت حتى 2012/3/13 تاريخ إبرام التهدئة بين الفصائل الفلسطينية و”إسرائيل“ برعاية مصرية²⁵⁸، وقد أدى القصف الإسرائيلي على مدى أيام إلى استشهاد أكثر من 25 فلسطينياً وإصابة أكثر من مائة²⁵⁹.

والملاحظ في هذه الجولة من القصف الإسرائيلي على قطاع غزة، أن الأصوات تعالت للمطالبة بإعادة احتلال القطاع، والقضاء على فصائل المقاومة الفلسطينية هناك. وأشار نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي وزير الشؤون الاستراتيجية موشيه يعلون Moshe Ya'alon في 2012/3/11، إلى أن مقتل 18 فلسطينياً خلال ثلاثة أيام بسلسلة غارات إسرائيلية على قطاع غزة أثبت فشل نظرية أن الوضع الجديد في مصر المنبثق

عن الثورة يكبل يدي "إسرائيل" عن العمل العسكري في القطاع، وأكد يعلنون لإذاعة الجيش الإسرائيلي أن الجانب المصري بات وسيطاً، كما كان سابقاً، ويجري جولات من الحوار لإنهاء الأزمة.

وقال وزير المالية يوفال شتاينتس إن حكومته ستضطر عاجلاً أم آجلاً، إلى القضاء على حكم حماس، وحكم "الإرهاب" في قطاع غزة، على حدّ قوله. وشدد في تصريحات نقلتها الإذاعة الإسرائيلية العامة في 2012/3/11 على أن "إسرائيل" لا تستطيع أن تقبل لفترة طويلة بحكم حماس وحركة الجهاد الإسلامي في غزة.

وقال أفيجدور ليرمان إنه يجب تحديد أهداف أي عملية عسكرية قادمة في غزة، وهي إسقاط حكم حماس في القطاع غزة، وأضاف إن تل أبيب لا يمكنها أن تسمح بتحول قطاع غزة إلى نموذج حزب الله²⁶⁰.

وفي 2012/4/5 قال إيهود باراك، في أعقاب إطلاق صواريخ غراد من سيناء باتجاه إيلات: إن الوضع الأمني في سيناء يلزم "إسرائيل" بنوع آخر من المواجهة، وأضاف أن الحديث عن أمر خطير تجري دراسته، وأنه سيتم التعرض لمن قام بإطلاق الصاروخ²⁶¹.

وأعلن رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي، بني جانتس، في 2012/4/5، أن "إسرائيل" قررت تغيير سياستها من الآن فصاعداً، بحيث أن "أي هجوم يشن على جنوب الدولة العبرية سواءً من غزة أو سيناء، فإن حماس هي العنوان للرد، وستكون هي المسؤولة عن هذا الهجوم"²⁶².



خاتمة

نحجت "إسرائيل"، على مدى ثلاثين عاماً، في تحييد مصر من الصراع العربي الإسرائيلي بعد توقيع معاهدة كامب ديفيد، وعدت القيادة الإسرائيلية ذلك ذخراً استراتيجياً على الصعيد السياسي، والعسكري، والأمني، والاقتصادي. فمصر التي كانت تُشكل حجر الزاوية في هذا الصراع، لم تعد تشكل قلقاً كبيراً للدولة العبرية منذ توقيع هذه المعاهدة.

هذا الوضع تغير عقب اندلاع الثورة المصرية في 25/1/2011؛ حيث دخلت التقديرات الإسرائيلية في مرحلة من الضبابية، مما أسهم في زيادتها فشل أجهزة المخابرات الإسرائيلية في توقع الثورة ونتائجها. ويمكننا الملاحظة أن القيادة الإسرائيلية بذلت جهوداً كبيرة منذ البداية في الدفاع عن النظام الحاكم، وسعت إلى استمرار الرئيس حسني مبارك في سدة الحكم، واضعة استقرار منطقة الشرق الأوسط تحت الضوء، ومُهولة من مخاطر استلام الإسلاميين لزام الحكم في القاهرة.

مما لا شك فيه أن العلاقات الإسرائيلية المصرية بكل أشكالها؛ السياسية، والأمنية، والعسكرية، والاقتصادية، تأثرت بعد تنحي مبارك عن سدة الحكم؛ وتعاملت القيادات الإسرائيلية بتخبط حيال الثورة المصرية ونتائجها، فالبعض نادى بإعادة احتلال سيناء باعتبارها أرضاً غير مصرية، والبعض الآخر أبدى حرصاً على استمرار الالتزام بمعاهدة السلام مع مصر، في حين سرّع الجيش الإسرائيلي في عملية بناء الجدار الفاصل على طول الحدود مع مصر، ونشر نحو مائة نقطة مراقبة مزودة بقناصة، غير أن التيار السياسي العام حرص على إبقاء العلاقات الإسرائيلية - المصرية، وعدم استفزاز الجانب المصري.

يبدو أن فصول تداعيات الثورة المصرية على العلاقة بين القاهرة وتل أبيب لم تنته بعد؛ بانتظار ما يمكن أن يطرأ على كافة الملفات، خصوصاً بعد فوز محمد مرسي، مرشح جماعة الإخوان المسلمين، بالانتخابات الرئاسية في مصر، والتقدم الملحوظ لحزبي الحرية والعدالة والنور في انتخابات مجلسي الشعب والشورى المصريين، بالإضافة إلى ما سيؤول إليه مصير المؤسسة العسكرية، وتقليص دورها المتوقع في الحياة السياسية المصرية، التي قادتها لأكثر من ستين سنة.



الهوامش

- 1 30 سنة لمعاهدة السلام بين إسرائيل ومصر، 2009/3/23، موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، انظر: <http://www.altawasul.com/MFAAR>
- 2 محسن صالح، فلسطين: دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، سلسلة دراسات فلسطينية (1) (الجزية: مركز الإعلام العربي، 2003)، ص 456.
- 3 جريدة الشروق، القاهرة، 2012/3/27.
- 4 شفيق شقير، مسار التفاوض، موقع الجزيرة.نت، 2007/11/19، انظر: <http://www.aljazeera.net/portal>
- 5 محسن صالح، مرجع سابق، ص 456.
- 6 محمود محارب، "إسرائيل والثورة المصرية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011/4/21، انظر: <http://www.dohainstitute.org>
- 7 المرجع نفسه.
- 8 عبد الفتاح ماضي، العلاقات المصرية الإسرائيلية بعد الثورة، الجزيرة.نت، 2011/5/2.
- 9 المرجع نفسه.
- 10 جريدة الشرق الأوسط، لندن، 2011/9/11.
- 11 جريدة الاتحاد، أبوظبي، 2006/8/2.
- 12 Haaretz newspaper, 21/1/2008, <http://www.haaretz.com>
- 13 موقع دنيا الوطن، 2008/1/24، انظر: <http://www.alwatanvoice.com/arabic/content-120117.html>
- 14 جريدة القدس العربي، لندن، 2009/1/3.
- 15 عبد العليم محمد، "العلاقات المصرية الإسرائيلية في عهد مبارك"، مركز الجزيرة للدراسات، 2011/10/13، انظر: <http://studies.aljazeera.net>
- 16 المرجع نفسه.
- 17 المرجع نفسه.
- 18 جريدة السفير، بيروت، 2006/1/28.
- 19 الشرق الأوسط، 2007/6/16؛ وجريدة الأيام، رام الله؛ وجريدة المستقبل، بيروت، 2007/6/18؛ وجريدة الحياة، لندن، 2007/6/22.
- 20 عام على تشديد الاحتلال حصاره على قطاع غزة، اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار، غزة، انظر: <http://www.freegaza.ps/index.php?scid=100&id=1100&extra=news&type=39>
- 21 الاتحاد، 2008/2/5.
- 22 عبد العليم محمد، مرجع سابق.
- 23 المرجع نفسه.
- 24 المرجع نفسه.
- 25 القدس العربي، 2010/11/3.



- ²⁶ السفير، 2011/1/26.
- ²⁷ يوميات ثورة 25 يناير، موقع بوابة الأهرام، انظر: <http://gate.ahram.org.eg>
- ²⁸ هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي)، 2011/1/29، انظر: <http://www.bbc.co.uk/arabic>
- ²⁹ جريدة الأهرام، القاهرة، 2011/2/11.
- ³⁰ موقع بوابة 25 يناير، 2011/12/29، انظر: <http://www.january-25.org/default.aspx>
- ³¹ الشرق الأوسط، 2011/2/12.
- ³² جريدة اليوم السابع، القاهرة، 2011/2/12، انظر: <http://www.youm7.com/default.asp>
- ³³ البيان رقم 5 للمجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية، الهيئة العامة للاستعلامات، وزارة الإعلام المصرية، 2011/2/14، انظر: <http://www.sis.gov.eg/Ar>
- ³⁴ بي بي سي، 2011/8/4.
- ³⁵ جريدة المصريون، القاهرة، 2011/2/18، انظر: <http://www.almesryoon.com>
- ³⁶ جريدة المصري اليوم، القاهرة، 2011/2/25، انظر: <http://www.almasyalyoum.com>
- ³⁷ المصري اليوم، 2011/3/3.
- ³⁸ الشرق الأوسط، 2011/3/21.
- ³⁹ الجزيرة.نت، 2011/4/16.
- ⁴⁰ الجزيرة.نت، 2011/4/19.
- ⁴¹ الأهرام، 2012/1/22.
- ⁴² الشروق، 2012/2/25.
- ⁴³ الأهرام، 2012/6/15.
- ⁴⁴ اليوم السابع، 2012/6/16.
- ⁴⁵ موقع مرشحي انتخابات الرئاسة المصرية 2012، انظر: <http://elections.masreat.com/19302>
- ⁴⁶ الأهرام، 2012/7/9.
- ⁴⁷ الأهرام، 2012/7/11.
- ⁴⁸ Haaretz، 30/1/2011.
- ⁴⁹ القدس العربي، 2011/1/27.
- ⁵⁰ جريدة الأخبار، بيروت، 2011/1/30.
- ⁵¹ جريدة الدستور، عمان، 2011/2/13.
- ⁵² الجزيرة.نت، 2011/2/10.
- ⁵³ موقع فلسطين أون لاين، انظر: <http://www.felesteen.ps>
- ⁵⁴ TIME magazine، 28/1/2011، <http://www.time.com/time/world>
- ⁵⁵ القدس العربي، 2011/2/2؛ وانظر أيضاً:
- The British Broadcasting Corporation (BBC)، 2/2/2011، <http://www.bbc.co.uk>
- ⁵⁶ الشرق الأوسط، 2011/1/31.
- ⁵⁷ وكالة قدس برس إنترناشيونال للأنباء، 2011/2/1، انظر: <http://www.qudspress.com>

- 58 الأخبار، 2011/1/30.
- 59 Aluf Benn, Why was Israel clueless about Cairo?, *Haaretz*, 18/2/2011.
- 60 وهي باللغة الآرامية وتعني "النقيض هو الصحيح"، وهي دائرة مراقبة داخل جهاز الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية.
- 61 بلال ضاهر، "النقيض هو الصحيح - دائرة مراقبة استخباراتية تعمل منذ أواسط السبعينيات لتفحص صدقية تقديرات دائرة الأبحاث في شعبة الاستخبارات"، موقع المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، 2011/10/25، انظر: <http://www.madarcenter.org>
- 62 الجزيرة.نت، 2011/2/10.
- 63 *Haaretz*, 29/1/2011.
- 64 *Haaretz*, 30/1/2011.
- 65 القدس العربي، 2011/1/31.
- 66 القدس العربي، 2011/1/31.
- 67 موقع عرب 48، 2011/1/31، انظر: <http://www.arabs48.com>؛ وانظر أيضاً: *Haaretz*, 31/1/2011.
- 68 وكالة رويترز للأخبار، 2011/2/1، انظر: <http://ara.reuters.com>
- 69 القدس العربي، 2011/2/1.
- 70 عرب 48، 2011/2/2.
- 71 *Haaretz*, 7/2/2011.
- 72 الشرق الأوسط، 2011/2/7.
- 73 *Haaretz*, 6/2/2011.
- 74 *The Jerusalem Post* newspaper, 9/2/2011, <http://www.jpost.com>
- 75 قدس برس، 2011/2/11.
- 76 جريدة الحياة الجديدة، رام الله، 2011/2/13.
- 77 التلفزيون الإسرائيلي - القناة الثانية، الساعة: 18:13 مساءً، 2011/2/26، نشرة الرصد الإذاعي والتلفزيوني العبري اليومية، مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد 1717، 2011/2/27.
- 78 المستقبل، 2011/3/10.
- 79 بي بي سي، 2011/3/29.
- 80 رويترز، 2011/2/11.
- 81 *Haaretz*, 23/3/2011.
- 82 *Haaretz*, 17/4/2011.
- 83 موقع العرب، 2011/11/22، انظر: <http://www.alarab.net>
- 84 وزارة الخارجية الإسرائيلية، 2012/1/26.
- 85 رويترز، 2012/6/24.
- 86 *Haaretz*, 1/7/2012.



- 87 الشرق الأوسط، 2012/7/2.
- 88 عرب 48، 2012/6/25.
- 89 فلسطين أون لاين، 2012/6/26.
- 90 القدس العربي، 2012/7/3.
- 91 الشرق الأوسط، 2012/6/26.
- 92 وكالة سما الإخبارية، 2012/6/24، انظر: <http://www.samanews.com>؛ وانظر: *The Jerusalem Post*, 25/6/2012, <http://www.jpost.com/DiplomacyAndPolitics/Article.aspx?id=275088>
- 93 بي بي سي، 2011/2/3.
- 94 الشرق الأوسط، 2011/2/7.
- 95 الشرق الأوسط، 2011/2/7.
- 96 موقع المركز الفلسطيني للإعلام، 2011/3/2، انظر: <http://www.palinfo.com/site/pic/default.aspx>
- 97 *Haaretz*, 8/2/2011.
- 98 سما، 2011/3/2.
- 99 *The Jerusalem Post*, 1/2/2011.
- 100 *Yedioth Ahronoth* newspaper, 7/2/2011, <http://www.ynetnews.com/home/0,7340,L-3083,00.html>
- 101 *Yedioth Ahronoth*, 10/2/2011.
- 102 *Haaretz*, 14/2/2012.
- 103 *Yedioth Ahronoth*, 7/2/2011.
- 104 Site of Independent Media Review and Analysis (IMRA), 2/2/2011, <http://www.imra.org.il/story.php3?id=50916>
- 105 الشرق الأوسط، 2011/3/2.
- 106 ملاحظة: تم اعتماد سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الشيك الإسرائيلي حسب سعر الصرف وفق معطيات بنك "إسرائيل" المركزي، الذي حدد معدل سعر الصرف بـ 3.5781 في سنة 2011، وبـ 3.7632 في شهر آذار/ مارس 2012، موقع بنك "إسرائيل" المركزي، انظر: <http://www.bankisrael.gov.il/firsteng.htm>
- 107 وكالة سما، 2011/2/8.
- 108 *Yedioth Ahronoth*, 31/1/2011.
- 109 الدستور، 2011/2/1.
- 110 *The Jerusalem Post*, 7/2/2011.
- 111 الحياة، 2011/8/29.
- 112 *Haaretz*, 12/4/2012.
- 113 الشرق الأوسط، 2011/2/11.

- 114 الحياة، 2012/6/22.
- 115 القدس العربي، 2012/6/22.
- 116 القدس العربي، 2012/6/26.
- 117 سما، 2012/6/27.
- 118 فلسطين أون لاين، 2012/6/30.
- 119 المركز الفلسطيني للإعلام، 2011/2/28.
- 120 اليوم السابع، 2011/5/30.
- The Evens Program in Mediation and Conflict Resolution and The Israel Democracy Institute, The Peace Index-February 2011, 2-21/2/2011, <http://www.peaceindex.org/files/The%20Peace%20Index%20Data%20-%20February%202011.pdf>
- Ibid. 122
- 123 مدار، ثورة 25 يناير المصرية في قراءة إسرائيلية، تقرير خاص من إعداد وحدة "المشهد الإسرائيلي" في المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، 2011/2/23.
- 124 وكالة فلسطين اليوم الإخبارية، 2011/2/1، انظر: <http://paltoday.ps/ar>
- 125 الحياة، 2011/1/31.
- 126 الحياة، 2011/1/31.
- 127 الحياة، 2011/1/31.
- 128 الجزيرة.نت، 2011/2/10.
- 129 مدار، "التقديرات في إسرائيل: نظام مبارك غير زائل حتماً لكن الوضع في مصر لن يعود إلى سابق عهده"، 2011/2/3.
- 130 Aluf Benn, Without Egypt, Israel will be left with no friends in Mideast, *Haaretz*, 29/1/2011.
- 131 مدار، ثورة 25 يناير المصرية في قراءة إسرائيلية.
- 132 المرجع نفسه.
- 133 *Haaretz*, 27/2/2011.
- 134 *Haaretz*, 25/2/2011.
- 135 D. M. Bloomfield, Was Mubarak a Zionist?, *The Jerusalem Post*, 11/5/2011.
- 136 "نهاية فكرة التطبيع في العلاقات بين إسرائيل والدول العربية"، شؤون إسرائيلية في أسبوع، السنة الثامنة، العدد 436، ملحق العدد الخاص، 2011/12/19؛ وموقع معهد دراسات الأمن القومي، 2011/12/12، انظر: <http://www.inss.org.il/heb/publications.php?cat=76&incat=&read=5816>
- 137 مركز دراسات وتحليل المعلومات الصحفية، ترجمات عبرية، العدد 2455، 2012/1/28، نقلاً عن القناة السابعة للمستوطنين.
- 138 المرجع نفسه.
- 139 الأخبار، 2012/6/21.



- Alex Fishman, A whole new Egypt, *Yedioth Ahronoth*, 19/6/2012. ¹⁴⁰
- القدس العربي، 2011/1/31. ¹⁴¹
- اليوم السابع، 2011/9/6. ¹⁴²
- Haaretz*, 31/1/2011. ¹⁴³
- رويترز، 2011/2/2. ¹⁴⁴
- قدس برس، 2011/2/11. ¹⁴⁵
- رويترز، 2011/2/2. ¹⁴⁶
- قدس برس، 2011/2/11. ¹⁴⁷
- الحياة الجديدة، 2011/2/13. ¹⁴⁸
- المستقبل، 2011/5/30. ¹⁴⁹
- مجلة الرسالة، فلسطين، 2011/8/18؛ وانظر أيضاً: ¹⁵⁰
- Yedioth Ahronoth*, 18/8/2011.
- المستقبل، 2011/9/29. ¹⁵¹
- القدس العربي، 2011/9/29. ¹⁵²
- موقع مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، 2011/9/10، انظر: <http://www.pmo.gov.il/PMOAr> ¹⁵³
- الجزيرة نت، 2011/12/4. ¹⁵⁴
- سما، 2011/12/28. ¹⁵⁵
- المصري اليوم، 2012/1/16. ¹⁵⁶
- الشرق الأوسط، 2011/2/7. ¹⁵⁷
- الدستور، 2011/8/23. ¹⁵⁸
- وزارة الخارجية الإسرائيلية، 2012/1/26. ¹⁵⁹
- القدس العربي، 2012/3/9. ¹⁶⁰
- الشرق الأوسط، 2011/12/8. ¹⁶¹
- عرب 48، 2011/11/24. ¹⁶²
- جريدة الراي، الكويت، 2011/2/16. ¹⁶³
- عرب 48، 2011/8/27. ¹⁶⁴
- قدس برس، 2011/12/4. ¹⁶⁵
- القدس العربي، 2011/1/31. ¹⁶⁶
- الأخبار، 2011/2/1. ¹⁶⁷
- جريدة الغد، عمان، 2011/3/5. ¹⁶⁸
- جريدة السبيل، عمان، 2011/6/8. ¹⁶⁹
- القدس العربي، 2011/6/13. ¹⁷⁰
- الجزيرة نت، 2011/8/27. ¹⁷¹
- جريدة الخليج، الشارقة، 2011/8/30. ¹⁷²

- 173 الخليج، 2011/8/30.
- 174 *Yedioth Ahronoth*, 29/1/2011.
- 175 الحياة، 2011/2/15.
- 176 عرب 48، 2011/12/28.
- 177 مركز دراسات وتحليل المعلومات الصحفية، 2012/3/5؛ وانظر أيضاً:
Haaretz, 6/3/2012.
- 178 قدس برس، 2011/8/22؛ ولمزيد من المعلومات حول ميزانية الدفاع الأصلية، والميزانية الأصلية مع الإضافات والتحويلات، وأسبابها، انظر:
Press Release: A comparison of the Ministry of Defense budget, 2008–12, with the Brodet Committee framework, Office of the Spokesperson and Economic Information, Bank of Israel, 5/12/2011; and *Yedioth Ahronoth*, 12/7/2011.
Haaretz, 21/12/2011. 179
- 180 *The Jerusalem Post*, 7/2/2011.
- 181 رويترز، 2011/1/8.
- 182 *Haaretz*, 8/3/2011.
- 183 الشرق الأوسط، 2011/2/23.
- 184 See Central Bureau of Statistics (CBS),
http://www1.cbs.gov.il/hodaot2012n/08_12_056t6.pdf
Globes newspaper, 25/3/2012, 185
<http://www.globes.co.il/serveen/globes/docview.asp?did=1000736283&fid=1725>
See *Ibid.*; and CBS, http://www1.cbs.gov.il/hodaot2012n/08_12_056t6.pdf 186
- 187 الشرق الأوسط، 2012/6/29؛ وانظر أيضاً:
Site of The Time of Israel, 28/6/2012,
<http://www.timesofisrael.com/warfare-and-men-not-at-war/>
- 188 كلمة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو أثناء جولته على الحدود الإسرائيلية المصرية، مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، 2011/3/27.
- 189 بي بي سي، 2012/4/5.
- 190 المركز الفلسطيني للإعلام، 2012/3/2.
- 191 *Yedioth Ahronoth*, 2/6/2011.
- 192 سما، 2011/12/25.
- 193 قدس برس، 2011/8/19؛ والشرق الأوسط، 2011/8/25.
- 194 *Yedioth Ahronoth* and *The Jerusalem Post*, 20/8/2011.
- 195 *Haaretz*, 26/8/2011.
- 196 *The Jerusalem Post*, 11/10/2011.
- 197 المصريون، 2011/8/22.



- 198 الحياة، 2011/8/20.
- 199 *Haaretz*, 24/8/2011.
- 200 *Yedioth Ahronoth*, 30/8/2011.
- 201 الأهرام، 2011/11/5.
- 202 المصري اليوم، 2011/11/18.
- 203 السفير، 2011/12/21.
- 204 القدس العربي، 2011/12/30.
- 205 *Yedioth Ahronoth*, 30/12/2011.
- 206 Site of Israel Defense Forces (IDF), 1/2/2012, <http://www.idf.il/1283-14735-en/Dover.aspx>
- 207 الشرق الأوسط، 2012/2/8.
- 208 المصريون، 2012/2/29.
- 209 *Haaretz*, 7/4/2012.
- 210 القدس العربي، 2012/5/3.
- 211 القدس العربي، 2012/5/3.
- 212 *The Jerusalem Post*, 25/6/2012.
- 213 جريدة الوفد، القاهرة، 2012/3/20.
- 214 Helen Brusilovsky, Summary of Israel's Foreign Trade by Country-2011, CBS, 18/1/2012, http://www.cbs.gov.il/reader/?MIval=cw_usr_view_Folder&ID=141
- Ibid. 215
- 216 Trade Countries - Imports and Exports, CBS, 2/5/2012.
- 217 المصري اليوم، 2011/2/8.
- 218 القدس العربي، 2012/1/30.
- 219 الوفد، 2012/3/20.
- 220 الوفد، 2012/3/20.
- 221 الراي، الكويت، 2012/3/25.
- 222 الأهرام، 2012/4/10.
- 223 سما، 2012/3/17.
- 224 فلسطين أون لاين، 2012/2/6.
- 225 موقع عكا أون لاين، 2012/4/1، انظر: <http://www.akka.ps/ar/>
- 226 الحياة، 2012/2/16.
- 227 فلسطين أون لاين، 2012/2/6.
- 228 اليوم السابع، 2012/3/16.
- 229 الأهرام، 2012/4/23-22.

- 230 الأهرام، 2012/4/23-22.
- 231 الحياة، 2012/4/24.
- 232 قدس برس، 2012/4/23.
- 233 السفير، 2012/4/23.
- 234 السفير، 2012/4/23.
- 235 سما، 2012/4/23.
- 236 رويتز، 2012/4/22.
- 237 فلسطين أون لاين، 2012/4/25.
- 238 رويتز، 2012/4/23.
- 239 المصريون، 2011/2/26.
- 240 سما، 2011/12/1.
- 241 Haaretz, 23/2/2011.
- 242 عرب 48، 2011/9/29.
- 243 Haaretz, 1/12/2011.
- 244 محمد السعيد إدريس، خياران أمام الفلسطينيين، الخليج، 2012/4/7.
- 245 سما، 2011/3/10.
- 246 المرجع نفسه.
- 247 المرجع نفسه.
- 248 المرجع نفسه.
- 249 فلسطين أون لاين، 2011/10/10.
- 250 سما، 2011/10/18.
- 251 فلسطين أون لاين، 2011/12/18.
- 252 فلسطين أون لاين، 2011/10/11.
- 253 The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories - B'TSELEM, "Human Rights in the Occupied Territories, 2011 annual report," March 2011, http://www.btselem.org/sites/default/files2/2011_annual_report_eng.pdf
- 254 فلسطين أون لاين، 2011/2/12.
- 255 وكالة الصحافة الفلسطينية (صفا)، 2011/5/28، انظر: <http://safa.ps/>
- 256 الشرق الأوسط، 2011/5/30.
- 257 قدس برس، 2011/5/30.
- 258 فلسطين اليوم، 2012/3/13.
- 259 الخليج، 2012/3/13.
- 260 القدس العربي، 2012/3/12.
- 261 عرب 48، 2012/4/5.
- 262 Yedioth Ahronoth, 5/4/2012.



صدر من سلسلة تقرير معلومات

1. معاناة قطاع غزة تحت الحصار الإسرائيلي، سلسلة تقرير معلومات (1)، 2008.
2. معابر قطاع غزة: شريان حياة أم أداة حصار، سلسلة تقرير معلومات (2)، 2008.
3. أثر الصواريخ الفلسطينية في الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي، سلسلة تقرير معلومات (3)، 2008.
4. مسار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية ما بين "أنابوليس" والقمة العربية في دمشق (خريف 2007 - ربيع 2008)، سلسلة تقرير معلومات (4)، 2008.
5. الفساد في الطبقة السياسية الإسرائيلية، سلسلة تقرير معلومات (5)، 2008.
6. الثروة المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة بين الحاجة الفلسطينية والانتهاكات الإسرائيلية، سلسلة تقرير معلومات (6)، 2008.
7. مصر وحماس، سلسلة تقرير معلومات (7)، 2009.
8. العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (2008/12/27-2009/1/18)، سلسلة تقرير معلومات (8)، 2009.
9. حزب كاديما، سلسلة تقرير معلومات (9)، 2009.
10. الترانسفير (طرد الفلسطينيين) في الفكر والممارسات الإسرائيلية، سلسلة تقرير معلومات (10)، 2009.
11. الملف الأمني بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، سلسلة تقرير معلومات (11)، 2009.
12. اللاجئون الفلسطينيون في العراق، سلسلة تقرير معلومات (12)، 2009.
13. أزمة مخيم نهر البارد، سلسلة تقرير معلومات (13)، 2010.

14. المجلس التشريعي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة 1996-2010. سلسلة تقرير معلومات (14)، 2010.
15. الأونروا: برامج العمل وتقييم الأداء، سلسلة تقرير معلومات (15)، 2010.
16. دور الاتحاد الأوروبي في مسار التسوية السلمية للقضية الفلسطينية. سلسلة تقرير معلومات (16)، 2010.
17. تركيا والقضية الفلسطينية، سلسلة تقرير معلومات (17)، 2010.
18. إشكالية إعطاء اللاجئين الفلسطينيين في لبنان حقوقهم المدنية، سلسلة تقرير معلومات (18)، 2011.
19. حزب العمل الإسرائيلي، سلسلة تقرير معلومات (19)، 2011.
20. قوافل كسر الحصار عن قطاع غزة، سلسلة تقرير معلومات (20)، 2011.
21. الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية 1993-2011، سلسلة تقرير معلومات (21)، 2012.
22. شاليط: من عملية الوهم المتبدد إلى صفقة وفاء الأحرار، سلسلة تقرير معلومات (22)، 2012.
23. الموقف الإسرائيلي من ثورة 25 يناير المصرية، سلسلة تقرير معلومات (23)، 2012.



هذا التقرير

يسلط التقرير الضوء على الموقف الإسرائيلي من الثورة المصرية، ويبدأ الحديث في القسم الأول عن العلاقات المصرية الإسرائيلية منذ اتفاقية كامب ديفيد، في عهد الرئيسين أنور السادات وحسني مبارك، وينتقل في القسم الثاني إلى الحديث عن ثورة 25 يناير بعرض لمحة عامة عنها، والتفاعل الإسرائيلي معها، وكيف أن التقديرات الإسرائيلية فشلت في توقع حصولها، كما بين موقف المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، وأجلاهات الرأي العام الإسرائيلية من أحداث الثورة. ويعرض في القسم الثالث، لتأثير الثورة المصرية على إسرائيل، والمخاوف الإسرائيلية من مستقبل كامب ديفيد، ويتناول انعكاساتها على الوضع العسكري في إسرائيل، وميزان القوى في المنطقة. أما القسم الرابع والأخير فيتناول تداعيات الثورة المصرية على السياسة الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية.

وهذا التقرير هو الإصدار الثالث والعشرون من سلسلة تقارير معلومات، التي يقوم قسم الأرشيف والعلوم بمركز الزيتونة بإعدادها، وتهدف هذه التقارير إلى تسليط الضوء في كل إصدار على إحدى القضايا المهمة التي تشغل المهتمين والمتابعين لقضايا المنطقة العربية والإسلامية، وخصوصاً فيما يتعلق بالشأن الفلسطيني، وتزود هذه التقارير، التي تصدر بشكل دوري، القراء بمعلومات محدثة وموثقة ومكثفة في عدد محدود من الصفحات.

رئيس التحرير

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations

ص.ب. 14-5034 - بيروت - لبنان

تلفون: +961 1 803 644 | تليفاكس: +961 1 803 643

www.alzaytouna.net | info@alzaytouna.net

